حركة التغيير في تونس
الأسباب والتحديات

د. كفاح عباس رمضان الحمداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

كانت أهداف الثورة التونسية اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، قبل أن تتحول في أيامها الأخيرة من الثورة إلى أهداف سياسية تطالب بنظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وإن الحكم على الثورة التونسية وتقييم مسارها خلال السنوات القادمة، سيكون من خلال تحقيق أهدافها بالدرجة الأولى، فعلى الرغم من النجاح الذي حققه النموذج التونسي في الانتقال السياسي إلى الحكم الديمقراطي، وانتقال البلاد من حالة الشرعية التوافقية إلى حالة الشرعية الشعبية بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١، فإن النجاح الأهم الذي ما يزال ينتظره الشعب التونسي الذي أنتج هذه الثورة، هو تحقيق مطالبه الاقتصادية والاجتماعية التي ضحى من أجلها.

المقدمة

لفترة طويلة كان نظام الرئيس زين العابدين بن علي قادراً على توفير مكاسب اقتصادية واجتماعية لتونس، وبالتالي تأمين شرعيته واستقراره السياسي في المقابل. لكن الصفقة السلطوية فشلت في ظل تزايد عجز الاقتصاد عن خلق الوظائف للوافدين الجدد على أسواق العمل من ذوي الشهادات الجامعية، وانتشار الوظائف الهامشية والوظائف المتدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، وارتفاع التفاوت في الدخل والفوارق المناطقية. ومن جانب آخر كان هناك احتكار الثروة والقوة والسلطة بالنسبة للطبقة الحاكمة في تونس وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية والتضييق على الحريات العامة... الخ، شيئا فشيئا فاق عدد الخاسرين من الأوضاع

الاقتصادية والسياسية السائدة عدد المستفيدين منها مما أدى إلى تآكل شرعية النظام. وهذا أدى إلى قيام ثورة شعبية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ أدت خلال أيام معدودة إلى إزاحة الرئيس بن علي من على السلطة وذلك في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١.

أهمية الدراسة

انه لمن الخطر المجازفة والقيام بتحليل للثورة في تونس حاليا طالما ظلت التحولات جديدة التي تعيشها تونس غير مستقرة وغامضة ومادامت علاقة الحكومة التونسية الجديدة مع الشعب التونسي حديثة العهد، وما دامت حركة التغيير الجذرية في تونس لايمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة. مع ذلك فأنه يمكن تناول الثورة التونسية والأسباب التي أدت إلى حدوثها وإزاحة الرئيس بن علي من على الحكم، وما هي أهم انجازات الحكومة الانتقالية خلال عام ٢٠١١، وما هي التحديات التي تواجه الثورة التونسية والحكومة التونسية الجديدة؟. فهل تحقق الحكومة التونسية الجديدة أهداف الثورة التونسية ومطالب الشعب التونسي أم أنها تفشل في تحقيق هذه المطالب؟.

هيكلية الدراسة

قسم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث وخاتمة، فالتمهيد تناول تونس في عهد الرئيس بن علي، أما المبحث الأول فتناول أسباب الثورة التونسية والتي قسمت إلي ثلاث أقسام كما يلي: أولاً: الأسباب السياسية، ثانياً: الأسباب الاقتصادية، ثالثاً: الأسباب الاجتماعية.

أما المبحث الثاني فتناول الثورة التونسية والذي قسم إلى قسمين وهما: أولاً: الثورة التونسية، ثانياً: تونس ما بعد الثورة. وما هي أهم انجازات الحكومة الانتقالية خلال عام ٢٠١١.

أما المبحث الثالث فتناولت التحديات التي تواجه الثورة التونسية، والتي قسمت إلى ثلاث أقسام، وهي كما يلي: أولاً: التحديات السياسية، ثانياً: التحديات الاقتصادية، ثالثاً: التحديات الاجتماعية.

التمهيد

تم الانقلاب الناعم أو ما يسمى بـ (ثورة الياسمين) في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ واستقبله الشعب الأفراح الشعبية، واستعادت تونس فتوتها بعد أن ظلت طويلا هرمة، وتم اتخاذ إجراءات ليبرالية مفيدة، وأفرغت السجون، والتحق الجميع بحماسة بالنظام الجديد، ووضعت الرفاهية والديمقراطية في جدول الإعمال[١].

كانت تونس مزدهرة نسبيا. وكانت تدين بذلك لحكمة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي عرف منذ الاستقلال كيف يقوم بالخيارات الجيدة فلا يخضع مثلاً لإغراء التصنيع المبالغ به الذي تاهت فيه جارته الجزائر. وكانت تدين بذلك خصوصا لشعبها[٢].

بعدما وصل زين العابدين بن علي[٣] إلى السلطة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧، (حيث عزل الرئيس الحبيب بورقيبة ووضعه في الإقامة الجبرية)، بدأت صفحة جديدة في تونس فأعلن الرئيس بن علي على إدخال تعديلات دستورية كبيرة تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة أو انتقالها إلى خليفته كما تعهد بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب، ومنح الصحافة حريات واسعة وإلغاء القوانين التي تقيدها[٤].

عندما خلف الرئيس بن علي الرئيس بورقيبة كانت أمامه طريقة عريضة. لم تكن البداية ذات مخاطر تذكر. حيث كانت المجابهة المسلحة مع الإسلاميين تبدو أمراً محتوماً، فقد ترك الرئيس بورقيبة لخلفه بلاداً حديثة ومنفتحة، كان الإرث رائعا: مجلة الأحوال الشخصية الذي اقر في عام ١٩٥٧ يعطي للمرأة التونسية مكانة لامثيل لها في العالم العربي. وتعداد

سكان لا يعيق النمو، وحركة التأميم أوقفت منذ بداية السبعينات جنبت تونس مخاطر (الصناعات التصنيعية) لجارتها الجزائر، وصفوة ناطقة بالفرنسية منفتحة على العالم ودبلوماسية موالية للغرب محترمة ومسموعة، وأخيرا سمحت تونس للمعارضة بأن تضع أسلحتها الأولى، ولخصوم إسلاميين بأن يقبلوا ولو مكرهين، قواعد لعبة التعددية، كان هذا يستطيع الرئيس بن علي إن ينخرط في طريق الديمقراطية(٥).

قام الرئيس بن علي بإصلاحات عديدة من أهمها تعديل الدستور بحيث لايحق لشخص واحد تولي رئاسة البلاد لأكثر من ١٥ عاماً تنقسم بين ثلاث مدد رئاسية ولا يزيد عمر الرئيس على ٧٠ عاما وإلغاء نظام خلافة الوزير الأول للدولة(٦).

وفي ٦ أيار/ مايو عام ١٩٨٨ صدر قانون الأحزاب في تونس واعترفت الحكومة التونسية بالأحزاب التالية: التجمع الاشتراكي التقدمي ويتزعمه احمد نجيب الشابي، التجمع الوحدوي الديمقراطي يتزعمه البشير الصيد، حزب التقدم الاجتماعي يتزعمه منير الباجي، حزب التجمع التقدمي الاشتراكي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي يتزعمه عبدالرحمن التليلي(٧).

من الناحية الاقتصادية لم تكن تونس تمثل معجزة اقتصادية ولا قصة نجاح كامل، ولكنها كانت أفضل حالاً مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة. لقد نجحت في بلوغ متوسط معدل نمو اقتصادي يصل إلى حوالي (٥%) خلال العقد الماضي، متجاوز متوسط بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلدان أخرى أقل من المتوسط، وأبقت التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحت السيطرة. وبفضل سياستها الناجحة في مجال تنظيم الأسرة، انخفض معدل النمو السكاني بشكل حاد، إلى اقل من (١.١%) سنوياً. نتيجة لذلك حققت تونس بنسبة نمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن (٣%) سنويا خلال العقد الماضي، وهو أداء متميز نسبيا بالمقارنة مع معظم الدول العربية. بلغ نصيب الفرد من الدخل، والذي وصل

إلى (٢٧١٣ دولار) في عام ٢٠٠٥، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، علاوة على ذلك، كان اقتصاد تونس متنوعاً نسبياً، مع تزايد أهمية دور قطاع الخدمات، الذي زادت حصته من (٥٥%) في أوائل التسعينات إلى أكثر من (٦٢%) في الوقت الحالي. في غضون ذلك انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من (١٣ إلى ٨%) منذ التسعينات. وقد نوعت البلاد صادراتها بفضل حصة مرتفعة نسبياً من الصناعات التحويلية[٨].

وكان اهتمام الحكومة بالمرأة كبير، وإن المنزلة الرفيعة التي بلغتها المرأة التونسية تؤكدها اليوم الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية وبنشاطها في سائر المجالات حيث تمثل المرأة حالياً حوالي (٣٠%) من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وقد بلغت نسبة حضورها في مواقع القرار والمسؤولية آنذاك (٣٠ %)، وفي سلك القضاة والمحامين بلغ (٣٣%)، وفي سلك الأطباء (٤٢%)، أما بلغت نسبة الفتيات في الجامعات (٦٠%) من مجمل الطلبة. وتعززت نسبة حضور المرأة في السلطة التشريعية حيث ارتفعت إلى حوالي (٣٠%) في مجلس النواب وبلغت ما يقارب (١٦%) في مجلس المستشارين. وحصلت تونس على المرتبة الأولى في مجال معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة وتأمين حقها في حرية التنقل والملكية ونيلها المرتبة الأولى عربيا في مجال تمكين المرأة من فرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والمرتبة الأولى أفريقيا بخصوص الدخل الفردي للمرأة[٩].

في انتخابات عام ١٩٨٩ استطاع الرئيس بن علي أن يحصل على أفضل النتائج وبفضل تزوير فاضح أدهش أكثر المراقبين هدوءاً حصل حزبه على كامل المقاعد. وأعلن انه تم انتخابه رئيسا للجمهورية بـ (٩٩.٢٠ %) من الأصوات[١٠]. تم إعادة انتخابه في عام ١٩٩٤ بـ (٩٩ %) من الأصوات[١١]. ومن ثم جاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٩ حصل فيها الرئيس بن علي على نسبة (٤.٩٩

%)[١٢]. وتمت إعادة انتخابه في عام ٢٠٠٤ بـ (٩٤ %)، وأخيراً تم أعادة انتخابه في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٩ بـ (٨٩ %) والتي كان من المؤمل انتهائها في عام ٢٠١٤[١٣].

المبحث الأول: أسباب الثورة التونسية

لأول مرة في تاريخ العالم العربي المعاصر تطيح ثورة شعبية بنظام حكم بوليسي يعد من اعتى الديكتاتوريات الأمنية العربية وبذلك أضحت تونس بثورة شعبها أنموذجاً للعالم العربي لأنها أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائدة عربياً. وتشكل الثورة في تونس نهاية للخضوع والإذعان في صفوف المواطنين العرب العاديين الذين ظلوا على خنوعهم على امتداد عقود من الزمن في مواجهة دول عربية بوليسية يدعمها الغرب وأنظمة حكم تقوم على أساس أجهزة الأمن والجيش[١٤].

فلم تتوقع السلطات التونسية إن تتطور الثورة وتأخذ أبعادا جديدة والتي تشكلت منطلقا لهذا الحراك الاجتماعي والسياسي الكبير في تونس خلال الأسابيع الأخيرة وفي العقود الأخيرة بإشكال أخرى تشاركهم فيها الشعوب العربية على امتداد العالم العربي تتمحور حول ارتفاع الأسعار ونقص الوظائف ولكنها تتمحور أيضاً حول الطريقة التي تعامل بها الدول العربية مواطنيها، وتنكر عليهم الحقوق الإنسانية الأساسية في حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية والمساءلة السياسية، وإمكانية توزيع عادل لفوائد النمو والتنمية وموارد الدولة[١٥].

لذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة التونسية وهي كما يلي:-

أولاً: الأسباب السياسية

١- هرمية السلطة

مع انتهاء الحرب الباردة أعقبتها حالة من اللا استقرار المزدوج وذلك بفعل الالتحاق بالليبرالية الأمريكية من جهة وبسبب ارتجال الديمقراطية في دول تفتقر إلى الوسائل من جهة أخرى. في الوقت الذي لم تدرك القيادة التونسية جديا تغير بيئة العالم باتجاه الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية. في حين كانت الدولة في تونس تدخل مرحلة الاكتمال الشمولي في الوقت الذي كانت فيه هذه الدورة تندثر تاريخيا وتفقد إشعاعها حتى في وعي النخب الشيوعية الشمولية السابقة[١٦].

٢- نظام الحكم استبدادي

منذ مجي الرئيس بن علي إلى سدة الحكم في تونس شكل عودة جديدة لنظام استبدادي آخر فلقد اقترفت الدولة الفظائع بسبب مواجهة ما تسميه تونس (الإرهاب الأصولي) وإغراء السلطة بالنسبة للرئيس بن علي نفسه وصلت لحد عبادة الفرد التي وصلت إلى مرحلة لم يجرؤ عليها حتى نيكولاي تشاوشسكو[١٧] (حسب دراسة جهاز رسمي تونسي يخص (٤٠ %) من نشرة أخبار التلفزيون لأعمال الرئيس بن علي وتحركاته)، الشرطة موجودة في كل زمان ومكان، التعذيب المشروع، قضاء خاضع للنظام، غياب الحريات العامة، فساد في القمة وإثراء فاضح للطبقة الحاكمة، ومطاردة المعارضين الذين استطاعوا إيجاد ملجأ في أوربا. وهزال تجربة المسار الديمقراطي في تونس إذ لعبت هذه العوامل الفاعلة دورا رئيسياً في هذا الإطار[١٨].

٣- الإصلاحات الديمقراطية

إن الإصلاحات الديمقراطية التي نفذت في تونس عبر مؤتمرات وطنية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي كان تأثيرها شكلياً. ذلك إن نظام الغالبية يمنح السلطة إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يتمتع بغالبية المقاعد في البرلمان مفضياً إلى حرمان الآخرين(١٩).

والحق إن الديمقراطية في تونس لم تكن راسخة فالمحافظة على التعددية كانت شكلية وفرضت الرقابة على أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والقضاء لم يكن مستقلاً وأحكام المحاكمات خصوصاً السياسية منها تهبط من الأعلى. وتذرع الرئيس بن علي بمخاطر الحركة الأصولية وتهديداتها لبعث مبدأ (الإبقاء على الرئيس)، ما أدى إلى أن الرئيس بن علي وجه الديمقراطية التونسية ليرسي نظاماً أوتوقراطياً فاسداً(٢٠).

٤- نظام الحزب الواحد

بعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم زوال حكم الديكتاتوريات العسكرية أو الأحزاب الشمولية الأحادية في العديد من الدول. ومع ذلك فان الحزب الواحد الشمولي ما زال يحكم تونس بمفرده، ونعني به حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. وجاءت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٩ والتي حصل فيها الرئيس بن علي على نسبة (٤.٩٩ %). بينما حصل حزبه على نسبة (٥.٩١ %)، لتؤكد إن حصة الرئيس وحزب التجمع الدستوري لم تتغير تقريباً، سواء أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل الحزب الواحد أم في ظل التعددية الحزبية التي انطلقت في عام ١٩٨١. وجاءت الانتخابات الأخيرة متشابه أيضاً لتؤكد استمرار الحزب الواحد على مدار ٤٥ عام من دون انقطاع وهو أمر يكاد أن يكون حالة منفردة في العالم[٢١].

٥- قمع المعارضة

استخدمت الحكومة التونسية أسلوب القمع للتحكم في مواقف المعارضة للدولة والرعب الصادر عن هذه الأخيرة كان لهما تأثير لامحدود للضبط والتحكم في مواقف عامة الناس والأفكار والمشاعر الفردية، واعتقال ألاف المشبوهين وموت العشرات تحت التعذيب، سجون طافحة وملاحقة لعائلات المساجين، ومطاردة قاسية تستخدم كل الوسائل، حتى الأسوأ منها[٢٢]. ونجحت الحكومة التونسية إلى تجاوز دائرة قمع الإسلاميين إلى اليساريين الخارجين عن الأطر ثم الديمقراطيين ونشطاء حقوق الإنسان وانتهت بها إلى التهام أبناءها أنفسهم بالإضافة إلى عدم تمثيل منتخبي الشعب لهذا الشعب تمثيلاً حقيقياً وازدراء الحكومة التونسية للبرلمان واختيار الرئيس بن علي الإعلام وسيلة لمخاطبة الناس بدلاً عنه والوزن الكبير للعائلات المافيا المقربة منه، والتي

تشكل جماعة ضغط وعجز السلطة القضائية وتفشي الفساد في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة في تونس(٢٣).

٦- عدم وجود رؤية جديدة للتغيير

باستثناء أحزاب المعارضة الغير معترف بها رسميا والتي تعتبر إن هناك حاجة موضوعية إلى التغيير السياسي في النظام الحاكم لم تبرز لامن داخل النظام ولامن أحزاب المعارضة الرسمية المعترف بها رؤية جديدة تنادي بالتغيير حتى إن برز بعض النقد الخجول فإنه يطالب بإجراءات تجميلية للدولة بهدف إعادة ترتيب البيت الداخلي، وضمن منطق المحافظة على المكاسب والامتيازات، ويرفض رفضا قاطعا إي تغيير يقود إلى انتقال من سياسة تسلطية بوليسية إلى سياسة تتبنى رؤية اشمل للديمقراطية شاملة تشترك فيها أحزاب متعددة لاتستبعد في جوانب كثيرة من المشاركة السياسية في البرلمان وفي مجلس الوزراء وفي الجيش... الخ(٢٤).

٧- احتكار الثروة والقوة والسلطة

توغل الرئيس بن علي في سياسة الاحتكار الفعال لمصادر الثروة والقوة والسلطة السياسية، بعد أن تحالف أصحاب رؤوس الأموال مع أجهزة القمع من بوليس ودرك وجيش وأصبح سجين مناورات العائلات المافيا التي تمارس تأثيراً واضحاً وملموساً على إدارة شؤون الدولة التونسية. وأصبح معروفا في تونس إن هذه العائلات التي ينطق باسمها وزير الدولة ومستشار قصر قرطاج السيد عبدالوهاب عبدالله الذي يمتلك شبكات مساندة قوية في وزارة الداخلية، وهناك عبدالعزيز بن ضياء وكان وزيراً للدفاع لخمس سنوات ثم أمينا عاما للتجمع الدستوري الديمقراطي سنوات عديدة لكنه تراجع عن الساحة السياسية بسبب ظروفه الصحية وحتى داخل عائلة الرئيس نفسها تشكل حاجزا قويا إمام إي عملية إصلاح ديمقراطي حقيقي في البلاد(٢٥).

٨- تجديد ولاية رئاسية رابعة

ظل الرئيس بن علي متشبثا بعملية التجديد لولاية رئاسية رابعة، لأنه أدرك إن العالم قد دخل في عصر إلغاء الدفاع (عن الحصانة المطلقة) التي كان يتمتع بها الدكتاتوريون، فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بإسم الدولة. وبعد أن دمرت الدولة وحدة المجال السياسي والمجتمعي والروابط المجتمعية، ونفيها المعارضة الذي قادها إلى نفي ذاتها وصفتها كدولة أيضاً، ونفيها المجتمع بدأ الرئيس بن علي في تحضير لـ (الرئاسة مدى الحياة) خلال السنة الثانية لولايته الثالثة. وهذا يتناقض بشكل كلي وصريح مع بيان ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ ومع الدستور التونسي الذي لايجيز للرئيس تولي مهمة الرئاسة أكثر من ثلاث دورات. وبالتالي ووفق هذا القانون الانتخابي لمنصب الرئاسة الذي عدل عام ١٩٨٨، وتعتبر دورة عام ١٩٩٩ هي أخر دورة للرئيس بن علي غير إن الإعلام التونسي اغفل متعمدا طوال الحملة الانتخابية إن ترشح الرئيس بن علي هو الأخير طبقا للدستور[٢٦].

لذلك عمد إلى إجراء تعديل على الدستور ليضمن الرئاسة لمدى الحياة، ففي ٢٦ أيار/ مايو عام ٢٠٠٢ تم الاستفتاء على الدستور الجديد الذي ينص في فصله ٣٩ على: (ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس أعوام... ويجوز لرئيس الجمهورية إن يجدد ترشيحه). كما أصبح من حق إي شخص عمره لايقل عن (٧٥ عاماً) التقدم للانتخابات الرئاسية، كما نص على عدم مسائلة الرئيس لاجنائياً ولامدنياً ولاسياسياً، كما أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان أطلق عليها مجلس المستشارين ليضطلع أيضاً بدوره إلى جانب الغرفة الأولى[٢٧].

لقد أمضى الرئيس بن علي (٢٣ عاماً) في حكم تونس بيد من حديد فلقد أعيد انتخابه عام ١٩٩٩ بـ (٩٩,٥ %)، وتمت إعادة انتخابه في

عام ٢٠٠٤ بـ (٩٤ %)، ومن ثم في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٩ بـ (٨٩ %) والتي كان من المؤمل انتهائها في عام ٢٠١٤[٢٨].

٩- أزمة الخلافة

في العامين الأخيرين من حكم الرئيس بن علي كثرت التحاليل عن معركة الخلافة التي ظلت محصورة بدوائر الحكم، ولاسيما بين مختلف فرقاء العائلات التي تدور في مدار الرئيس وزوجته. وبالرغم من إن حرب الوراثة التي تشغل السراي ومحيط الرئاسة تبدو صامتة، لكنها شرسة؛ ومن الصعب التكهن بنتيجتها. حيث لم يستبعد سيناريو التوريث السلالي. إذ يظهر إن السلطة والسياسة قد طابتا للسيدة ليلى بن علي التي تصغر زوجها بعشرين عاماً. حيث أعلن وزير الخارجية السابق عبدالوهاب عبدالله ووزير الدولة مستشار الرئيس الخاص عبدالعزيز بن ضياء ولاءهما لها. إضافة إلى وزراء آخرين. أما الاسم الأخر الذي يتكرر بشدة فهو اسم محمد صخر المطري[٢٩] صهر الرئيس الشاب وهو ينتمي إلى عائلة كبيرة من البرجوازية التونسية، قد صعد بسرعة البرق وهو شاب طموح وتقي جدا أسس محطة (زيتونة أف. أم) الإذاعة الدينية الأولى والوحيدة في البلاد[٣٠].

ونتيجة ما تقدم فان الدولة التونسية انتهجت سياسة مغلقة على نفسها وهذا ما أدى إلى توليد العنف السياسي بسبب طبيعة النظام الحاكم في تونس، وتمارس هذا العنف على المجتمع بصيغ سادية بعد أن أصبح جزءاً أساسياً لبقاء النخبة الحاكمة في تونس، وانتهجت سياسة الحرب على المجتمع وانتهكت مجاله السياسي، ونظرت إلى السياسة ذاتها على أنها حرب تحكمها قاعدة الولاء للرئيس بن علي أو العداوة له[٣١].

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

تونس لاتمتلك ثروات نفطية لكنه بلد مستقر ويسدد ديونه بانتظام ويمتلك بنية تحتية حديثة، لكنه بلد سياحي يستقبل ما لايقل عن ٦ ملايين سائح سنوياً، ولا توجد مدن الصفيح على غرار بعض الدول العالم الثالث ولا يوجد فيها أيضاً ذلك الفقر الشديد وان كان لايخلو الأمر من وجود جيوب فقر كبيرة(٣٢).

١- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في (٢٠٠٧-٢٠٠٨) فجرت ثورات الجوع في بنغلاديش والكامرون وساحل العاج ومصر والحبشة والهند واندونيسيا والأردن والمغرب والسنغال، بسبب تضاعف الأسعار الوسطية للمواد الغذائية في العالم اجمع؛ مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة لمئات ملايين البشر(٣٣).

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) كانت لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد التونسي، لأنها كشفت بصورة جلية مأزق نمط التنمية المتبع في تونس طيلة العقدين الماضيين(٣٤).

٢- تراجع الاستثمارات الأجنبية

تونس تعتمد في النمو على سوق واحدة هي سوق الاتحاد الأوربي التي تستوعب (٨٠ %) من الصادرات التونسية. لكن الاتحاد الأوربي منذ عام ٢٠٠٨ يعيش في ظل الإسقاطات المدمرة للازمة الاقتصادية والمالية العالمية، والنمو فيه لايزال بطيئا جدا، فضلا عن إن بعض دوله أعلنت إفلاسها المالي كاليونان وايرلندا... وهذا ما جعل الركود في الطلب الأوربيين الاستثمارية عكس سلبيا بصفة آلية في الاقتصاد التونسي، إذ تجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، بعد إن كانت تتلقى مئات الملايين من اليورو على

هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوربي، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملبوسات والسيارات، مما أدى إلى زيادة المصاعب التي واجهها الاقتصاد التونسي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وتقدر تراجع الاستثمارات الأجنبية بأكثر من (٦١ %) خلال هذه الفترة[٣٥].

٣- البطالة

حتى اليوم لايزال من المستحيل الحصول على تقييم حقيقي للبطالة، وفي أعقاب سقوط الرئيس بن علي كشفت الصحيفة الحكومية (لابريس) عن الإعداد الحقيقية للشباب العاطلين كبير فمعدل البطالة لدى الشباب تتراوح أعمارهم مابين (١٨- ٢٩ سنة) كان قد اقترب من (٣٠ %) عام ٢٠٠٩، حيث بلغ (٤٥ %) بالنسبة لخرجي التعليم العالي، في حين إن الأرقام التي أعلنت حينها كانت تشير إلى (٢٢,٥ %) بالنسبة لمجموع الخريجين العاطلين عن العمل. وفي عام ٢٠٠٥ تم نشر دراسة من طرف البنك العالمي والتي تشير إلى أن معدل بطالة كبار التقنيين وحاملي شهادة الماجستير يقارب (٥٠ %)، وحسب بيانات منحتها مؤسسة بريتون وودز (bretton woods) فان معدل البطالة يصل إلى (٣٧ %) بالنسبة لـ (١٥- ١٧) سنة، و (٣٢ %) بالنسبة لـ (٢٠- ٢٤)، و (٢٢%) بالنسبة لـ (٢٠,٢٩)، بينما تصل المعدلات إلى (٤٠ %) بالنسبة للخرجين. ويقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل كل عام بـ (١٤٠,٠٠٠) مقابل خلق (٦٠,٠٠٠ إلى ٦٥,٠٠٠) منصب شغل فقط معظمها مركز في تونس الكبرى والساحل[٣٦].

تطور عدد مطالب الشغل المسجلة حسب الأصناف المهنية[٣٧].

الأعوام	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مجموع طالبي الشغل	٢٧٨,٢٦١	٢٧٧,٨١٤	٣٣٤,٨٢٧	٣٤٧,٥٨٢	٣٣٦,٥٨١
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
	٤٨٨,٩٤٤	٥٠٧,٠٢٦	٥٢٢,٠٨٢	٥٦٥,٩٠٧	٥٤٧,٨٧٩

نلاحظ في الجدول أعلاه إن عدد طالبي الشغل قد أرتفع إلى الضعف خلال عامي (١٩٩٨- ٢٠٠٩) وهذه الزيادة لاتستطيع سوق العمل استيعابها مما أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بشكل عام.

على الرغم من إن معدل البطالة بين خريجي الجامعات ظل منخفضاً بشكل لايكاد يذكر حتى منتصف التسعينات، فإنه زاد بشكل كبير منذ ذلك الحين. وبحلول عام ٢٠١٠ كان واحد تقريبا من بين كل أربعة من خريجي الجامعات لايعمل. وتنتشر البطالة بين الشباب خاصة، بالنظر إلى إن (٧٠ %) من العاطلين عن العمل هم تحت سن الـ (٣٠) من العمر و (٨٥ %) منهم تحت سن الـ (٣٥)[٣٨].

إن ظاهرة البطالة التي تؤثر على (١٧ %) من عدد سكانهم البالغ عددهم (١٠ ملايين) نسمة. ولكن البطالة التي تضرب أكثر من (٣٠ %) من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية باتت تشكل التحدي الأكبر للحكومة التونسية في سعيها نحو توفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الخرجين الجدد من الجامعة، الذين ارتفع عددهم إلى نحو (٨٠٠٠ سنوياً) بعد إن كان لايتجاوز (٤٠٠٠) خلال السنوات الخمس الماضية. ويسود اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلمة من الشباب، الأمر الذي دفع البعض منهم إلى الانتحار[٣٩].

بعد إن وقعت حادثة بوعزيزي نزل الناس إلى الشوارع ليحولوا الافتراضي إلى واقعي فقد استفزهم مصير هذا الشاب المتخرج في الجامعة التي لم تترك له ولو فرصة بيع الخضار لسد رمقه، فيما كان صهر الرئيس صخر الماطري الذي لم يحصل على البكالوريا يتحكم في الثلاثين من عمره في إمبراطورية مالية ضخمة تقدر بمليارات عدة، ناهيك عن أفراد عائلة الطرابلسي الذين لايتجاوز مستواهم الدراسي في الغالب السنة الثالثة ثانوي. وشارك شباب الطبقات المعوزة وشارك فيها أيضا شباب الإحياء الغنية الذين اظهروا بسالة غير متوقعة منهم للتصدي لرجال الشرطة. لقد التقى

المطلبان حق الشغل وحرية استعمال الانترنيت فشكلا الايدولوجيا الملموسة لثورة لم تكن لا إسلامية ولا ماركسية ولا قومية[٤٠].

٤- نهاية ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية التونسية

كثر الحديث عن المعجزة الاقتصاد التونسي وعن تحول اقتصاد تونس إلى نموذج ناجح للتنمية يحتذى به، وهذا ما كانت الحكومة التونسية تروج له. اعتمدت فكرة المعجزة الاقتصادية إلى ما يلي:

أولاً– الاختيار الماكر للمقارنات: اختيار المقاربات بطريقة ماكرة وفي القيام بمقارنات زمنية وجغرافية غير منطقية ورغم إن السلطات التونسية تعتبر بلدها اقتصاداً بارزاً إلا أن الإحصائيات اختارت مراجع ضعيفة لكي يتم أبراز الاقتصاد التونسي بمقارنته مع دول القارة الإفريقية الأخرى[٤١].

ثانياً– التحولات في المحاسبة والتصنيف: أي انه يجب إن تسمح التغييرات الخفية في بناء المؤشر وفي طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما بإظهار التحسينات باستمرار. ولإظهار إن المهاجرين يستثمرون في البلاد. والاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادق عليها يتم الخلط بينها للإقناع بوجود انتعاش اقتصادي ومناخ ملائم للمقاولة، والشركات التي تحصلت على ترخيص من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار (API) يتم احتسابها كمقاولات تأسست فعلا[٤٢].

ثالثاً– نسيان الانجازات السابقة: النسيان المنهجي للانجازات السابقة أثناء الإعداد الخطاب الاقتصادي ومن الملفت إن نلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة وخاصة بالنسبة إلى فترة ما قبل عام ١٩٨٧[٤٣].

رابعاً– الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية: يشكل الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية لتأسيس المدح الاقتصادي والاجتماعي حيث يقوم مسؤولون حكوميون بالاستيلاء من جديد وبصفة مباشرة على قوى

خاصة بالمجتمع من خلال خطاب ينسب مسؤولية التطور الايجابي إلى السياسات الاقتصادية للحكومة(٤٤).

خامساً- إخفاء المعلومات المتباينة: اختيار المعلومات بحيث يتم إخفاء المعلومات التي لاتسير منها في الاتجاه الصحيح وهكذا فان السلطات التونسية ما تنفك تشدد على أولوية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي ولكن في نفس الوقت يتم التقليل من شان ترسانة بأكملها من السياسات الاقتصادية التي تسير بعكس الأهداف الاجتماعية التي تم الإعلان عنها لا بل إخفاؤها(٤٥).

سادساً- إخراج ماهر للأرقام: أبراز للأرقام أو إخفائها حسب توافقها أو تعارضها مع الخطاب الرسمي(٤٦).

٥- الفساد

وفقاً لتقديرات هذه الهيئات الدولية المختلفة يحتل معدل الفساد في تونس مستوى متوسط، وهو ما يعتبر مقبولاً تماماً بالنسبة لبلد نام(٤٧). لايمكن اختزال الفساد في أعضاء الطبقة الحاكمة منها بن علي وإخوانه وزوجته وليلى الطرابلسي وأبناءهما وأبناء إخوانهما وأصهارهما الذين استغلوا ببساطة موقع السلطة التي يحظون بها لتكديس الأموال. إضافة إلى رجال الإعمال التونسيين الذين كانوا يعانون من جشعهم(٤٨).وعلى الرغم من إن وسائل الإعلام والرأي العام تركز حصراً على الفساد في الدوائر العليا وبين أفراد عائلة الرئيس بن علي، فان مسالة الفساد والمحسوبية في تونس تجاوزت محيط النظام وتفشت بين شرائح واسعة من المجتمع. وقد استخدم النظام في تونس سياسات عامة مختلفة مثل الخصخصة وقانون الاستثمار، وتشجيع الصادرات لإنشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على المحسوبية التي كان رجال الأعمال فيها يعتمدون اعتمادا كبيرا على الدولة

للوصول إلى السلطة والامتيازات والفرص الاستثمارية. وبذلك حقق النظام هدفين أولاً: خلق تحالف اجتماعياً جديداً باعتباره بديلا للأنصار التقليديين من الفئات المتوسطة والضعيفة الذين أضرت بهم الإصلاحات الاقتصادية ذات التوجه الليبرالي. ثانياً: أبقى النظام على سيطرته على الاقتصاد من خلال شبكات المصالح التي نسجها على المستوى المركزي وفي المناطق بين رجال الأعمال والبيروقراطية. ومن بين جميع الحكومات الاستبدادية في المنطقة أتقن نظام بن علي في تونس فن استخدام المنظمات غير الحكومية، التي ترعاها الحكومة بشكل جيد. وخلقت شبكة تضامن نفعية والتي حولتها من خلال منح الامتيازات والخدمات الاجتماعية في مقابل دعم النظام ثقافة المحسوبية إلى فساد مستشر في جميع قطاعات المجتمع(٤٩).

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية

١- الإضرابات

إن الإضرابات والوقفات والاعتصامات وتشكيل اللجان الشعبية والتظاهرات شبه اليومية. كانت أبرزها انتفاضة الحوض المنجمي: تشتهر محافظة قفصة بإعمال استخراج الفوسفات من أراضيها وفق الطريقة النموذجية للأنماط الاستعمارية الفرنسية، وفي مطلع عام ٢٠٠٨ حدثت ما تعرف بانتفاضة الحوض المنجمي التي شارك فيها عمال المناجم وعائلاتهم والعمال والعاطلون من العمل وطلاب المدارس. وكانت العناوين الرئيسية لهذه الانتفاضة الشعبية، تتمثل في الاحتجاج ضد مظاهر الفقر وارتفاع الأسعار، وانتشار ظاهرة البطالة، وضد الفساد المستشري في نظام سياسي يقوم على التحالفات المصلحية، والعصيبات القبلية والعائلية(٥٠).

٢- تغيير نظام العمل

إن تغيير نظام العمل وتدهور عام في ظروف العمل بالنسبة للفئات المتوسطة والشعبية. لقد ركزت السياسة التي اختارتها السلطات العمومية بغية تعزيز أداء الاقتصاد التونسي فيما يتصل بالتنمية على تجميد الأجور، ومرونة في اليد العاملة بلغت حد الهشاشة والتهميش، وهو ما عكسته أخر المفاوضات الاجتماعية عام ٢٠٠٨ على نحو جلي. إذ تم التوصل بالفعل إلى اتفاق يقضي بزيادة أجور القطاع العام بنسبة (٤,٧ %) سنويا خلال السنوات الثلاث التالية، والحال إن هذه الزيادة كانت اقل من معدل التضخم على مدى السنوات الجارية والذي تتجاوز نسبة (٥%) مما أدى إلى تدهور في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات المداخيل الزهيدة. ولا يمكن إن يتحقق تجميد الأجور ضامنا للقدرة التنافسية إلا من خلال إجارة منضبطة أخلاقيا وسياسيا[٥١].

لقد تفاقم الوضع الاجتماعي في تونس نظرا لانتشار الوظائف الهشة المتدنية الآجر في القطاع الخاص الرسمي، وصعود القطاع غير الرسمي كرد على فشل الاقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة. فبوعزيزي لم يكن عاطلا عن العمل ولكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي والذي كان يتعرض باستمرار إلى المضايقات من السلطات المحلية.

تطور الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية[٥٢]

(الأجر الأدنى بالساعة بالدينار)

تاريخ التطبيق	العام	نظام ٤٨ ساعة	نظام ٤٠ ساعة
١ آب/ أغسطس	١٩٩٤	٠,٧٣١	٠,٧٧٤
١ أيار/ مايو	١٩٩٥	٠,٧٦٥	٠,٨٠٨
١ أيار/ مايو	١٩٩٦	٠,٧٩٤	٠,٨٣٧
٩ أيلول/ سبتمبر	١٩٩٦	٠,٨٠٤	٠,٨٤٩
٢٠ أيلول/سبتمبر	١٩٩٧	٠,٨١٤	٠,٨٦١

٧ تشرين الثاني/ نوفمبر	١٩٩٧	٠,٨٤٣	٠,٨٩٠
٢٠ آب/ أغسطس	١٩٩٨	٠,٨٥٥	٠,٩٠٤
١٩ آب/ أغسطس	١٩٩٩	٠,٨٩٤	٠,٩٤٥
١ أيار/ مايو	٢٠٠٠	٠,٩٢٣	٠,٩٧٤
١ تموز/ يوليو	٢٠٠١	٠,٩٦٤	١,٠١٥
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٢	٠,٩٩٨	١,٠٤٩
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٣	١,٠٣٩	١,٠٩٠
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٤	١,٠٧٣	١,١٢٤
١ أيلول/ سبتمبر	٢٠٠٥	١,١٠٢	١,١٥٣
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٦	١,١٣٦	١,١٨٧
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٧	١,١٧٧	١,٢٢٨
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٨	١,٢٣٥	١,٢٨٦
١ تموز/ يوليو	٢٠٠٩	١,٢٥٣	١,٢٩٩

وفي قطاع السياحة (٣٥%) من العاملين فقط لديهم عقد دائم. أما الباقون فهم أما موظفون مؤقتون (٥٣%) أو متدربون (١٢%). في قطاع المنسوجات والملابس. والذي يعد قطاعا رئيسيا يوفر الوظائف، ثمة نسبة (٤٤%) من العاملين في وضع غير دائم و (١١%) في وضع التدريب (٤٥%) فقط من جميع العاملين يتمتعون بعقد عمل دائم. بالإضافة إلى حساسية وضعهم، يكسب الموظفون غير الدائمون من (٢٥ إلى ٤٠%) اقل مقارنة مع الموظفين الدائمين. في كلا القطاعين، يبدو إن القدرة التنافسية لتونس ناجمة إلى حد كبير من سوء ظروف العمل وتدني الأجور[٥٣].

٣- الشرخ الإقليمي بين داخل البلاد والساحل

يعتمد المحللون الاقتصاديون على استخدام أرقام الشغل كمعيار وحيد لتقييم الحقائق الاجتماعية والاقتصادية للمناطق.إذا كانت البطالة تمثل خاصية مشتركة لجميع مناطق البلاد، فهو بالرغم من ذلك غير متكافئ التوزيع بين مناطق الساحل والمناطق الداخلية للبلاد. فهو يتراوح حسب البيانات الرسمية بين (٦ إلى ١٠%) في المناطق الساحل ويشهد

المناطق وسط البلاد والجنوب والغرب بين (١٦ إلى ٢١%). فيما يتعلق بقياس معدل الفقر حسب المناطق يجب الرجوع إلى التحقيق الخمسي الأخير حول الاستهلاك والمستوى المعيشي للأسر الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء عام ٢٠٠٥ الذي أكد إن المعدل الوطني من الفقر يقدر بـ(١٣%) في الوسط الغربي مقابل (١.٧ %) عام ٢٠٠٠، و (٥,٥ %) في الجنوب الغربي[٥٤]. ومن جانب آخر فأن نمط التنمية في تونس يقوم على (٩٠%) من الاستثمارات في المدن الساحلية و (١٠ %) في مدن الداخل[٥٥].تعتبر وضعيات البلديات ومساكنيها متفاوتة بين الجهات على الصعيد الهيكلي والجهوي، وذلك على حساب مناطق الوسط، التي كانت مهد الفقر وتتجلى اللامساواة أيضاً في النسب المرتفعة من الأمية في المناطق الداخلية. كما تتجلى في صعوبة الحصول على العمل في هذه المناطق مقارنة بسواها، إذ إن نسبة البطالة التي تقدر على المستوى الوطني بـ (٢.١٤%) تبلغ (٢٩%) بالقصرين (الوسط الغربي)، (٨.٢٥ %) في القفصة، (٩%٢١,٩) بجندوبة، و (١٩%) بسليانة في حين إن الأشخاص الذين ليس لهم تخصص كبير هم الأوفر عددا من بين العاطلين عن العمل. فبطالة الشباب الحاصلين على شهادات عليا تضاعفت نسبتها عشر مرات في العشريتين الأخيرتين وبلغت نسبة (٢٣%) عام ٢٠١٠[٥٦].

لقد لعب التفاوت في المستويات الرفاهية بين مناطق البلاد دوراً رئيسياً في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية. وبالتالي قادت المدن الأكثر تضرراً وهي سيدي بوزيد والقصرين وتاهلة في الغرب الأوسط (الوسط الغربي) من تونس، الانتفاضة ضد الرئيس بن علي[٥٧].

٤- الفقر

خلال العقدين الماضيين أظهرت الإحصاءات الرسمية إن معدلات الفقر انخفضت وان الوضع الاقتصادي العام تحسن. مع ذلك أهملت أجزاء كبيرة

من البلاد، ونتيجة لذلك، تفاقم التفاوت المناطقي. وتدل الفجوة في معدلات الفقر بين العاصمة وبقية البلاد على إن التفاوت على الصعيد المناطقي من حيث مستويات المعيشة زاد بين عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٤). حيث زادت الفجوة في مستويات الفقر في جميع المناطق مقارنة بالعاصمة الشمال الغربي والوسط الشرقي اللذان استفاداً من الاستثمارات العامة وكذلك من مشاريع القطاع الخاص في مجال السياحية والصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير، اقرب إلى العاصمة من حيث معدلات الفقر[٥٨].

كانت نسبة الفقر تقدر بـ (٣,٨%) فلقد تمت مراجعتها إلى حد (١٠%) كمعدل وطني. ولو افترضنا إن الفوارق بين الجهات تبقى دون تغيير فيمكن القول إن نسبة الفقر في الوسط الغربي تقترب من (٣٠%)[٥٩]. إن الفقر من وجهتي النظر النسبية والمطلقة نسبته ارفع بكثير في القصرين (٣٠-٤٩) وفي سيدي بوزيد (٣٥-٤٥) وقابس (٢٧- ٣١) منه في سائر مناطق البلاد[٦٠].

وثمة مؤشرات أخرى تؤكد استمرار وجود فوارق كبيرة بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد في الاستفادة من البنية التحتية الأساسية، والتعليم والخدمات الصحية، وفرص العمل. إذ تفتقر المناطق الأكثر حرمانا من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، وتعاني من ارتفاع معدلات البطالة. المناطق الأوفر حظا تونس الكبرى والوسط والشمال – الشرقي وتضم (٦٠%) من السكان ونحو (٩٠%) من المؤسسات الاقتصادية. بالمقابل تؤوي المناطق الثلاث الغربية المحرومة الشمال الغربي، والوسط الغربي، والجنوب الغربي (٣٠%) من السكان واقل من (٨%) من الشركات[٦١].

٥- الديمقراطية وحقوق الإنسان

وبسبب الضعف في التجارة البينية مع جيرانها من بلدان اتحاد المغرب العربي، اتجهت تونس إلى الاتحاد الأوربي وكانت تونس قد وقعت على معاهدة شراكة أورو – متوسطية واستفادت ضمن إطار هذه الشراكة دعم مالي واسع النطاق بهدف تكييف اقتصادها مع شروط التبادل الحر. وبدت تونس في عهد الرئيس بن علي أشبه بالعضو الثامن والعشرين في الاتحاد الأوربي ومن دون شك كانت مسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا إن ذلك كان مجرد عنوان لفصل من ضمن اثني عشر فصلا أخر ومنها محاربة الإرهاب. لقد اقتصرت الإجراءات المتعلقة بالديمقراطية على إجراء إصلاحات في النظام الإداري والقضائي هذا بالإضافة إلى توخي ترافق تشريعاتها مع المعاهدات الدولية[٦٢].

المبحث الثاني: الثورة التونسية

أولاً: الثورة التونسية

انـدلعت الثـورة فـي ١٨ كـانون الأول/ ديسـمبر عـام ٢٠١٠ تضـامناً مـع الشاب محمد البوعزيزي[٦٣] الذي قام بإضرام النار في جسده في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها (توفي في ٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ نتيجة الحروق)، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ وخـروج آلاف التونسـيين الرافضـين لمـا اعتبـروه أوضـاع البطالـة وعـدم وجـود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التـي شـملت مـدن عديـدة فـي تـونس سـقوط العديـد مـن القتلـى والجرحـى مـن المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس بن علي على إقالـة عدد من الوزراء بينـهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجـة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤. وتم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضا طفيفا، لكن الانتفاضـة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى المملكة العربية السعودية في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل ٥٦ من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل ٥٧ من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة[٦٤].

ثانياً: تونس ما بعد الثورة

شهدت تونس تحولات تاريخية عام ٢٠١١. بعد أن أقدم محمد البوعزيزي على إشعال النار في نفسه، انتشرت الاحتجاجات الشعبية من مدينة إلى أخرى. ورغم تصدي الشرطة باستعمال الذخيرة الحية للاحتجاجات التي كانت في معظمها سلمية، أدت المظاهرات إلى فرار الرئيس بن علي إلى خارج البلاد في ١٤ كانون الثاني/ يناير. وكانت الاحتجاجات تشتد بسبب المظالم التي لطالما ارتكبتها حكومة عمدت إلى خنق المعارضة ومنع التعددية الحقيقية وتسببت قوانينها القمعية في حرمان التونسيين من حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع. كما تحسنت وضعية حقوق الإنسان عام ٢٠١١، وخاصة مع اعتماد قانون انتخابي تعددي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والمصادقة على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية والانضمام إليها، ورفع معظم تحفظات تونس حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واعتماد قانون جديد للصحافة، وسن مراسيم خاصة بالأحزاب السياسية والجمعيات. وصار مسموحا للتونسيين بالتظاهر، والتعبير عن آرائهم، وتكوين الأحزاب والجمعيات بقدر من الحرية لم تشهده البلاد منذ استقلالها عام ١٩٥٦. ولكن تدعيم حماية حقوق الإنسان في فترة مابعد الرئيس بن علي شهد عوائق من قبيل لجوء الشرطة إلى القوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات المتواصلة، والتأخر في تبني إصلاحات جوهرية تفضي إلى استقلالية القضاء، والتحديات التي واجهت حرية التعبير التي فشلت الحكومة الانتقالية في التعامل معها بالشكل المناسب[٦٥]. وسنسلط الضوء على أهم التطورات التي جرت في تونس مابعد الثورة وهي كما يلي:-

١- أهم التطورات السياسية

عندما غادر الرئيس بن علي تونس في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، احتفظ السيد محمد الغنوشي بمنصبه كرئيس للوزراء، وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة جديدة تضم العديد من الموالين للرئيس بن علي في المناصب الرئيسة مثل الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية. وتحت ضغط الاحتجاجات في الشوارع، تم تغيير تركيبة مجلس الوزراء ثلاث مرات للتخلص من أعضاء كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع النظام السابق. وبحلول نهاية شباط/ فبراير، اضطر الغنوشي إلى الاستقالة وجرى تعيين رئيس جديد للوزراء هو الباجي قايد السبسي. كان من المتوقع مبدئيا أن يستمر السبسي في منصبه حتى ٢٤ تموز/ يوليو موعد إجراء الانتخابات. ومع ذلك تم في وقت لاحق تأجيل الانتخابات وجرى تمديد فترة ولاية حكومته حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر[٦٦].

فاز حزب النهضة في الانتخابات التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١ وهو حزب إسلامي معتدل وشكلت حركة النهضة الإسلامية المدعومة بائتلاف من حزبيين أساسيين في المجلس الوطني التأسيسي المنبثق عن هذه الانتخابات وهما المؤتمر من اجل العمل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات الحكومة الجديدة في تونس[٦٧].

إن النسب والأرقام تفيد بان من انتخب حزب النهضة لايزيد عن (٢٠%) من التونسيين. والمتبقون أما إنهم لم ينتخبوا حال (٤٩%). وإما انتخبوا أحزاب أخرى ويمثلون (٣٠ %) أصوات كثيرة هدرت بفعل تنافس (١٦٠٠ قائمة انتخابية) على (٢١٨ مقعدا في ٣٣ دائرة. في بلد نشأ فيه (١١٦ حزباً) في ليلة وضحاها وفي ظل غياب ثقافة سياسية[٦٨].

تعاقبت على السلطة في تونس حكومتان اثنتان على إثر خلع الرئيس بن علي في يناير/ كانون الثاني. وبعد احتجاجات واسعة النطاق شهدتها تونس العاصمة، تكونت حكومة انتقالية ثالثة في ٧ مارس/ آذار وتعهدت بتنظيم انتخابات حرة وشفافة لمجلس وطني تأسيسي تعهد إليه مهمة صياغة دستور جديد للبلاد. وجرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر.

وبعد أحداث الثورة تم منح تراخيص قانونية لأكثر من (١٠٦ أحزاب)، بما في ذلك حزب النهضة ذي الخلفية الإسلامية وحزب العمال الشيوعي التونسي، اللذان كانا محظوران وعرضه للاستهداف تحت حكم بن علي. كما تمكنت عديد الجمعيات التي كانت محظورة في أيام الرئيس بن علي من الحصول على التراخيص القانونية، ومنها الجمعية الدولية لمساندة السجناء السياسيين والجمعية التونسية لمناهضة التعذيب[٦٩].

يوجد حالياً في الساحة السياسي التونسي أكثر من (١١٠) تشكيلة سياسية معتمدة جلها رخصة لها بعد الإطاحة بالرئيس بن علي، ونلاحظ وجود أحزاب اكتسبت وزناً سياسياً في تونس بعد أكثر من (٥٠) عاماً من حكم الحزب الواحد. ومن أهم هذه الأحزاب حركة النهضة الإسلامية التي أسسها الشيخ راشد الغنوشي عام ١٩٨١ والتي حصلت على اعتمادها في آذار/ مارس عام ٢٠١١ بعد أن قضى زعيم الحركة ٢٠ عاماً في المنفى (بريطانيا) وهذا الحزب معروف بالتوجه الإسلامي[٧٠].

كما قامت الحكومة الانتقالية بحل التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الرئيس بن علي الحاكم، وأعلنت حل ما يسمى بالبوليس السياسي الذي كان عناصره يتواجدون في كل مكان ويرتدون ملابس مدنية عادية لمراقبة نشطاء المعارضة والتضييق عليهم. وفي ١٩ شباط/ فبراير تبنت الحكومة الانتقالية قانون العفو التشريعي العام الذي تم بموجبه إطلاق سراح مايفوق ٥٠٠ سجينًا كانوا يقضون عقوبات بسبب جرائم سياسية. وكان معظم هؤلاء مدانون أو يواجهون تهما بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب.

كما أنظمت الحكومة الانتقالية إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وصادقت على البروتوكول الاختياري المتعلق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، الذي يفرض آليات مراقبة لمناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يفرض على الدول إلغاء عقوبة الإعدام(٧١).

٢- القرارات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية

اتخذت الحكومة عدة إجراءات لمعالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية في تونس منها:-

أ- أعلنت الحكومة عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي قصير المدى، والذي يهدف إلى خلق تأثير اقتصادي فوري من دون الإضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد. ويشمل البرنامج على خمس أولويات (الأمن، وخلق فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة).

ب- عدلت الحكومة المؤقتة الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١١، وتمت الموافقة على مشروع قانون الموازنة التكميلية في حزيران/ يونيو عام ٢٠١١ بهدف إعادة تكييف موارد الدولة، لتأخذ في الاعتبار الآثار المالية المترتبة على التدابير الاستثنائية التي اتخذت بعد الثورة. وقد زاد الإنفاق العام المتوقع بنسبة (١١%) زاد فيها الإنفاق الجاري بنسبة (١٧%) بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة (١٣%)(٧٢).

٣- المحاسبة على جرائم الماضي وإصلاح القضاء

اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات الايجابية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت أثناء الانتفاضة والتعويض للجرحى وعائلات القتلى. وأنشأت الحكومة الانتقالية الأولى لجنة وطنية للتحقيق في الانتهاكات التي تم ارتكابها أثناء الاحتجاجات، وقد نشرت هذه اللجنة نتائجها الأولية الخاصة بالانتهاكات التي حصلت بين ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ وفي شهر كانون الثاني/ يناير.

وخلصت اللجنة إلى أن ٢٤٠ مدنياً قتلوا، معظمهم على يد الشرطة، أثناء الاحتجاجات في عدد من القرى والمدن في كامل أنحاء البلاد. كما خلصت إلى أن عدد الجرحى بلغ ١٤٦٤ شخصا خلال شهر من الاحتجاجات، إضافة إلى عشرات السجناء الذين لقوا حتفهم أثناء عمليات تمرد وإطلاق نار بين ١٣ و ١٦ كانون الثاني/ يناير. وفي ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر، تبنت الحكومة قانون معالجة ضحايا الثورة الذي يمكنهم من الحصول على منح شهرية والعلاج والتنقل المجاني لهم ولعائلاتهم.

وفي ١٤ أيلول/ سبتمبر، أعلن مكتب النائب العام العسكري عن توجيه تهم إلى الرئيس بن علي ووزير الداخلية أثناء الاحتجاجات، و ٤٠ ضابطاً رفيع المستوى من جهاز الأمن لارتكابهم مجزرة دولية أثناء الانتفاضة. ولم تتم محاسبة أي شخص على عمليات القتل التي ارتكبها عناصر قوات الأمن رغم أنه توجد عديد المحاكمات لعناصر من الشرطة في المحاكم المدنية والعسكرية.

وفي أولى المحاكمات، تمت إدانة الرئيس السابق وزوجته ليلى الطرابلسي، وعدد من أفراد عائلتيهما ومن المقربين منهما بتهم اختلاس، وتم الحكم عليهما بالسجن لمدة ٣٥ سنة.

وبينما حسنت السلطات القضائية من المنظومة القضائية العسكرية، وخاصة من خلال إضافة إمكانية الاستئناف، إلا أنها تعاملت ببطء مع إصلاحات جهاز القضاء التي طال انتظارها والتي لعبت دوراً قمعياً أثناء حكم بن علي(٧٣).

٤- حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات

تضمنت الترسانة القمعية إبان حكم الرئيس بن علي عددا من القوانين التي تمت صياغتها ليقع تأويلها بشكل تعسفي لدى المحاكم قصد إخماد صوت المعارضة. وتبنت الهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي قوانين جديدة تمت المصادقة عليها من طرف رئيس الدولة المؤقت.

وألغى مرسوم القانون المتعلق بالجمعيات، الذي تمت المصادقة عليه في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، جريمة "الانتماء إلى" أو "توفير خدمات" لمنظمة غير معترف بها، بعد أن كان النص القانوني يستعمل لسجن آلاف النشطاء من أحزاب المعارضة. كما ألغى مرسوم القانون المتعلق بالأحزاب السياسية فصلا ينص على أنه لايمكن للحزب أن يؤسس مبادئه، وأنشطته، وبرامجه على دين أو لغة أو أصل أو جنس أو جهة، وهو نفس النص القانوني الذي كان يُعتمد في الماضي لتضييق الأسس التي كان يمكن للتونسيين أن يؤسسوا عليها أحزابا سياسية.

وفي نفس الإطار، أصبحت مجلة الصحافة الجديدة أكثر انفتاحاً من خلال إلغاء تجريم التشهير بمؤسسات الدولة و"الاعتداء على" رئيس الجمهورية. ولكن نفس المجلة حافظت على اعتبار التشهير عملاً جنائياً، رغم إلغاء عقوبة السجن والمحافظة على الغرامات المالية. وحافظت أيضاً على اعتبار التشهير بالأديان "المسموح بممارستها" على أنه عمل إجرامي

وكذلك "نشر معلومات خاطئة"، وهو نفس المفهوم الذي اعتمد عليه بن علي لمقاضاة عديد المعارضين من نشطاء حقوق الإنسان.

وفي بعض الأحيان، عمدت الحكومة الانتقالية إلى الاستفادة من هذه النصوص القمعية. على سبيل المثال، اعتقلت السلطات في ٢٩ أيار/ مايو الضابط سمير الفرياني بتهم تنص عليها المجلة الجزائية وتتمثل في "تعريض أمن الدولة الخارجي للخطر" ونشر معلومات " من شأنها زعزعة الأمن العام" بعد أن بعث برسالة مكتوبة إلى وزير الداخلية اتهم فيها ضباطًا رفيعي المستوى بالمسؤولية عن قتل المحتجين أثناء الثورة التونسية. كما اتهم سمير الفرياني ضباطًا من وزارة الداخلية بإتلاف وثائق سرية تثبت تعاون إدارة زين العابدين بن علي و جهاز المخابرات الإسرائيلي.

وأفرجت المحكمة العسكرية في تونس العاصمة عن سمير الفرياني بشكل مؤقت في ٢٢ أيلول/ سبتمبر، وبعد ذلك بأسبوع برأته من تهمة تهديد أمن الدولة الخارجي.

وفي بعض الأحيان، فشلت الحكومة الانتقالية في التعامل بحزم مع الاعتداءات على حرية التعبير. على سبيل المثال، تجمع في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر مئات المحتجين تنديدا بقرار قناة نسمة تي في الخاصة بعرض فيلم برسيبوليس الذي يروي قصة طفلة في إيران بعد الثورة. واعتبر بعض الأشخاص أن إحدى اللقطات تسيء إلى المبدأ الإسلامي الذي يحظر تجسيد الذات الإلهية. وبعد ذلك بيومين، أعلن المدعي العام في تونس العاصمة عن فتح تحقيق في قضية رفعت ضد أصحاب قناة نسمة تي في عملا بالنصوص القانونية في مجلة الصحافة والمجلة الجزائية التي تجرم التشهير بالدين والاعتداء على الآداب العامة.

وفي ٢٩ حزيران/ يونيو عام ٢٠١١، اقتحم عشرات المحتجين قاعة سينما كانت ستبث فيلماً حول الإلحاد في تونس. ورغم أن موقع قاعة السينما كان قريبا من مركز للشرطة وأن القائمين على عرض الشريط قاموا بإعلام

الشـرطة وطلـب الحمايـة، إلا أن قـوات الأمـن تقاعسـت فـي مواجهـة الهجوم(٧٤).

وبرغم كل ذلك تم إعطاء (٨٣ ترخيص) لإنشاء صحف دورية، وست إذاعات إف إم خاصة وخمس قنوات تلفزيون تحاول ممارسة دورها الرقابي(٧٥).

٥- حقوق المرأة

حققت تونس، التي طالما اعتبرت أكثر الدول العربية تقدما في مجال حقوق المرأة، مزيدًا من التقدم في هذا المجال. ونص القانون الانتخابي للمجلس الوطني التأسيسي على ضرورة اعتماد مبدأ المناصفة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، ولكن عددا قليلا من الأحزاب عين نساءً على رأس بعض القوائم، وهو ما أدى إلى انتخاب ٤٩ امرأة فقط من أصل ٢١٧ نائباً في المجلس الوطني التأسيسي(٧٦).

في ١٦ آب/ أغسطس، تبنى مجلس الوزراء مشروع مرسوم رفعت تونس بمقتضاه تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولكن الحكومة حافظت على "إعلان عام" ينص على إمكانية عدم تطبيق الإصلاحات التي تتعارض مع الإسلام.

تمنع مجلة الأحوال الشخصية التونسية تعدد الزوجات وطلاق المرأة بمجرد نطق الرجل بقراره. وتعطي هذه المجلة الرجل والمرأة حقوقاً متساوية في الطلاق وتفرض عل كلاهما التوجه إلى المحاكم للتحصل عليه. كما تنص مجلة الأحوال الشخصية على أن السن الأدنى للزواج يقدر بـ (١٨ سنة) للجنسين. ومنح قانون تم تبنيه عام ١٩٩٣ المرأة حق تمرير لقبها وجنسيتها لأبنائها، غير أن التمييز لا يزال قائماً في مسائل الميراث والحضانة(٧٧).

٦- الانتهاكات المرتكبة في حق المحتجين

بعد أن أحرق محمد البوعزيزي نفسه، نزل آلاف التونسيين إلى الشوارع للتظاهر ضد الحكومة. كانت الاحتجاجات في أغلبها سلمية، رغم أن بعض المحتجين ألقى الحجارة و الزجاجات الحارقة. واجه التونسيون بشجاعة القوة القاتلة التي استعملتها قوات الأمن التي أطلقت النار على جموع المتظاهرين وتسببت في مقتل أكثر من مائتي شخص، كان أغلبهم من تونس العاصمة والمناطق الداخلية مثل القصرين، وتالة، والرقاب.

وواصلت الشرطة استعمال العنف بعد خلع الرئيس بن علي، وخاصة أيام ٢٩ كانون الثاني/ يناير، و ٢٧ و ٢٨ شباط/ فبراير، وأوائل شهر أيار/ مايو عندما قامت الشرطة بالاعتداء على المتظاهرين والمارة، واعتقالهم بشكل تعسفي، وتعريضهم للمعاملة القاسية التي قد ترقى إلى مستوى التعذيب. وكان هذا التعامل بمثابة تذكير للتونسيين، الذين صاروا يتمتعون بقدر أكبر من حق التظاهر مقارنة بالماضي، بأن جهاز الأمن لازال يعتمد على المقاربة العنيفة التي طالما اعتمدها في الماضي وأنه صار الآن مطالبًا باعتماد تقنيات جديدة لمواجهة التجمهر تقلص من اللجوء إلى العنف[٧٨].

٧- اللاجئون والمهاجرون

منذ أواخر شباط/ فبراير عام ٢٠١١، مع بداية الثورة الليبية، واجهت تونس أزمة إنسانية جراء تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر حدودها مع ليبيا. والى غاية ٣٠ حزيران/ يونيو، استقبلت تونس ما لايقل عن (١٩٥٢٤١ مواطناً) أجنبياً. وفي العموم، بذلت السلطات العسكرية، بمساعدة المجتمع المدني في تونس، والمنظمات الدولية، والمتطوعين، جهودا كبيرة للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية. ولكن في أيار/ مايو جدت أحداث عنيفة في مخيمات اللاجئين قرب رأس أجدير، وهو ماتسبب في مقتل ما لايقل عن ستة مهاجرين وإحراق أجزاء من المخيم. وفشل الجيش التونسي، الذي كان

يحرس المخيم، في منع أعمال العنف وربما شارك في بعض الهجمات على سكان المخيم[٧٩].

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الثورة

بعد ذهاب الرئيس بن علي وكسر حاجز الصمت مكن من فتح باب النقاش عن المعجزة الاقتصادية. ويبدو إن أولى الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الحكومي كشفت عن وضع اقتصادي واجتماعي متردي[٨٠].

على الرغم من الأهمية التاريخية لوصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في كل من تونس والمغرب ومصر، فإن المحك الحقيقي سيكون مدى نجاحها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجسيمة السائدة في هذه البلاد.بعبارة أخرى الممارسة العملية هي التي ستثبت مدى صدق الشعارات الإسلامية المرفوعة. لذا فأننا سنسلط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الحكومة التونسية الجديدة الآن وهي كما يلي:-

أولاً: التحديات السياسية

١- شكل الدولة

إن الثورة التونسية لم تنتج في صيرورتها ذلك الجدل الفكري حول شكل وطبيعة الدولة الجديدة التي يجب أن تحل محل النظام القديم الذي سقط. هل هذا يعني أن الثورة التونسية لم تكن لها هوية فكرية وسياسية بعينها؟. تنظر الأوساط السياسية التونسية بشيء من التفاؤل الحذر الذي يرتقي إلى درجة الخشية من انتكاس الثورة، خلال المرحلة الانتقالية التي دخلتها تونس تحت حكم حركة النهضة الإسلامية المدعومة بائتلاف من حزبيين أساسيين في المجلس الوطني التأسيسي المنبثق عن انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١١. وهما المؤتمر من اجل العمل الجمهورية (٢٩ عضوا في المجلس التأسيسي) والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات (٢٠ عضوا

في المجلس التأسيسي) وتشهد الآن تفجير أزمة داخلية قد تمهد لانشقاقات اعتراضاً على اللحاق بحركة النهضة فالفروق الإيديولوجية كبيرة بين الأحزاب الثلاثة وقد تطفو للسطح عند أول تحدي داخلي أو خارجي. ومن جهة أخرى إصرار حركة النهضة على الاستئثار بالحصة الأكبر في الحكومة وتركيزها على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية لمصلحة الوزير الأول (رئيس الوزراء) اغضب العديد في الحزبين المتحالفين معها في المجلس التأسيسي وفي الحكومة[٨١].

وتكاد مختلف الأحزاب السياسية التونسية تجمع على ضبابية هذه المرحلة التي لم تحدد مدتها، مشيرة إلى أنها قابلة لأن تفرز معطيات متعددة لن تنسجم بالضرورة مع أهداف الثورة التونسية التي اندلعت في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠١٠.

وترى المعارضة التونسية أن حركة النهضة الإسلامية(ضاق صدرها بالديمقراطية) خلال الأيام الأولى من ممارستها السلطة، فيما ذهب البعض من أركانها إلى حد اتهام حركة النهضة بالعمل من أجل (إعادة إنتاج ديكتاتورية من نوع جديد). ودفعت هذه الاتهامات التي بدأ صداها يتردد بالمقاهي على ألسنة المواطنين العاديين، نوال الهميسي عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي إلى القول، إن ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير التي أطاحت بنظام بن علي، لم تكتمل بعد[٨٢].

٢- الأمن والاستقرار

الأمن والاستقرار هما أهم شعارين للحكومة كما هو الشأن بالنسبة لجل الفاعلين السياسيين، يبدوا إن الحقبة الجديدة التي يجسدها الوزير الأول تحاول إعادة صياغة هذه الرؤية من خلال الاستمرار في استغلال سياسي واستراتيجي لعملية الإحياء ومن خلال تبني نفس الشعار الرمزي المتحور حول البحث عن هيبة للدولة، الهيبة التي فقدتها بشكل حصري بسبب

التصرفات السلبية وغير الأخلاقية لبن علي وحاشيته. لذلك لايمكن تحقيق إعادة التأهيل فقط من خلال الاستقرار الماكر اقتصادي ومن خلال تشغيل التونسيين ومن خلال الولوج للاستثمارات الخارجية التي تشكل عنصراً مهما في تسيير الصراعات الاجتماعية وإعادة التحكم في الوضعية السياسية،وهكذا تم تقديم البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إطلاقه في ٨ نيسان/ ابريل عام ٢٠١١ من زاوية الضرورة الأمنية بينما تنتهي هذه الوثيقة: (بنداء علني للشعب التونسي من اجل العمل وبذل الجهد ورفض قاطع للمضاربات). وبتمديد السلطات التونسية وتعزيزها لهذا التقليد الذي يجمد الصراعات ويخلد الإجماع على رأي واحد تنتج أساليب حكومية في تناغم حزبي كبير مع تصور صارم ونمطي للسلطة(٨٣).

٣- الإدارة

ومن الواضح أن خبرة في الإدارة وفي السياسة تعوز جهاز الحكم الجديد في تونس، فالكثير من الوقائع تشي بأننا أمام ثوار أو معارضين، ولسنا أمام رجال دولة. الحضور الكثيف لحركة النهضة في الحكومة، وحرصها على احتكار المناصب التنفيذية يشيران إلى استعجالها الانتقال إلى حركة سلطة على رغم عدم استعدادها للمهمة، وكذلك شركاؤها في السلطة حزبا المؤتمر والتكتل، فرئيس الجمهورية المنصف المرزوقي مازال يشعر انه في المعارضة، وهو على ما قال صحافي تونسي: (لا يعرف غير هذه المهنة)، ومن موقعه في رئاسة الجمهورية يرعى نشاط زملائه في المعارضات العربية غير مكترث بما يحدثه من توترات في العلاقات بين تونس وبين حكومات عربية أخرى(٨٤).

٤- الحياة السياسية

من البديهي إن تفاجئ الإحداث الحالية الأحزاب السياسية إلى حدود قمعها ومنعها من انجاز أنشطتها وإضعاف تموضعها وتحديد توجهاتها المادية من خلال الخيارات الحكومية، وتبقى التوجهات الحالية شيئاً ما مثيرة للاستغراب خاصة عندما نلاحظ تركيزها حول النقاش حول أسئلة تبقى مهمة مثل قانون الانتخابات والتشكيلات السياسية الجديدة والعلمانية ومكانة المرأة في الحياة السياسية والدستورية والاجتماعية والتي لم تشكل أي منها أساس الحراك الاجتماعي وتكون أحيانا في تأخر تام عن الطموحات الجوهرية للأشخاص الذين كانوا وراء تحريك الاحتجاج الاجتماعي وتكون أحيانا في تأخر تام عن الطموحات الجوهرية للأشخاص الذين كانوا وراء تحريك الاحتجاج الاجتماعي(٨٥).

٥- الحريات العامة

استطاعت الحكومة التونسية في فترة الرئيس بن علي أن تسيطر على الحياة العامة في تونس ومن ضمنها الحريات العامة وذلك بصور وأشكال مختلفة منها ما يلي:-

١- **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي:** إن بنية حزب التجمع الدستوري الديمقراطي تكشف في حد ذاتها عن طابعه الفاشي الاستبدادي .فقد تأسس في سنة ١٩٢٠ حين لمع نجم الأحزاب الشيوعية وصعود الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، ولم يكن لمؤسسي الحزب الدستوري التونسي وقتها أي دراية بتأسيس الأحزاب وكيفيات هيكلتها، لذلك التفتوا إلى تلك الأحزاب الاستبدادية واستلهموها أو استنسخوها . وهذه صورة موجزة عن هياكل الحزب وكيفيات استيلائه على الحياة، وهي هياكل تبدأ من المدارس الإعدادية لتشمل مؤسسات المجتمع كافة:

٢- **منظمة الشبيبة المدرسية:** تنشط في المدارس الإعدادية والثانوية، وتوكل إليها مهمة تأطير صغار السن واستدراجهم وإعدادهم للالتحاق بكوادر الحزب لاحقاً.

٣- **لجان الأحياء:** وهي عبارة عن ميليشيات مراقبة لايخلو منها حي من أحياء المدن والقرى.

٤- **الميليشيات:** وهي ميليشيات قمعية تنشط عند الأزمات، وتكونت في السبعينيات عندما نصب الرئيس بورقيبة نفسه رئيساً مدى الحياة، وبدأت الاحتجاجات الطلابية والعمالية ضد نظام حكمه.

٥- **الشعب الدستورية:** وهي شعب مزروعة في جميع الأحياء، ولكل حي شعبته.

٦- **الشعب المهنية:** وهي شعب مزروعة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة: في الجامعات والبنوك والمستشفيات والوزارات والأسواق والمصانع والإدارات ..الخ[٨٦].

٧- **لجان التنسيق الجهوي:** وهي لجان موزعة في جميع المحافظات بمعدل لجنة تنسيق في كل محافظة، و ٥ لجان في تونس العاصمة، وتتولى التنسيق بين لجان ألإحياء والشعب الدستورية.

٨- **لجان تنسيق في المهاجر:** وهي لجان تتولى تأطير التونسيين في الخارج ومراقبة مَن لاينتمون إلى الحزب.

٩- **الجامعات الدستورية:** وترأس كل جامعة (٨١٠٠ شعبة دستورية).

١٠- **اللجنة المركزية للحزب:** وهي لجنة تنبثق من مؤتمرات الحزب، وتجري تزكية أعضائها من داخل الحزب ذاته وتتكون من ٣٥٠ فرداً.

١١- **الديوان السياسي:** وهو الهيئة العليا التي تشرف على الحزب ويعينها رئيس الحزب، وهو رئيس الدولة نفسه[٨٧].

٦- الإعلام

بعد زيادة مساحة الحرية للإعلام في تونس، باعتبارها مكسباً مهماً من مكاسب الثورة فإنه بإمكان بعض النخب المحلية المرتبطة بحركة النهضة أن تهيمن على الإعلام وعلى القائمين على السياسة، بل من الممكن أن نجد أيضاً نخباً من خارج البلاد ودولاً تستطيع أيضاً وبسهولة أن تغرق مالاً سياسياً وتسيطر على إعلام أضحى بحكم الواقع عربياً عابراً للبلدان، وبالتالي التلاعب بالرأي العام التونسي؟[٨٨].

٧- المحسوبية

أقدم رئيس الحكومة المؤقتة السيد حمادي الجبالي على تعيين القيادات الإعلامية في وسائل الإعلام الرسمية، وهذا يعد استمراراً للسياسة السلطوية والإقصائية التي كانت سائدة في عهد النظام القديم، والأمر عينه ينطبق على رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي لم يتردد في اختيار صهره رفيق عبدالسلام الذي يحمل الجنسية البريطانية على رأس وزارة الخارجية بغض النظر عن خبرات عبدالسلام وكفاءته، على رغم مايمثله هذا الاختيار من استفزاز لمشاعر الشعب التونسي، ومن محاكاة لنهج المحاباة والمحسوبية الذي كان سائداً في عهد الرئيس المخلوع بن علي، كما أصر على وبعكس رغبة المزروقي على توزير أعضاء المكتب التنفيذي للحركة بمن فيهم علي العريض كوزير للداخلية[٨٩].

ثانياً: التحديات الاقتصادية

١- النظام الاقتصادي

ما هو النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل حركة النهضة على إقامته؟ هل هو النظام الاقتصادي الذي يلبي مطامح وأهداف الثورة التونسية في التحرر من التبعية للغرب، وفي تشييد تنمية مستقلة ومستدامة، أم إن خطاب حركة النهضة المتمسك بالنهج الاقتصادي الليبرالي، والذي يمجد

النخب التكنوقراطية على أساس أنها ستأتي بحلول أشبه بالمعجزات ضمن حرية الأسواق والاستثمارات والانفتاح، لا يعدو أن يعيد إنتاج الاقتصادي الريعي الذي ارسي في تونس منذ عقود من الزمن؟ وهل الاقتصاد حقاً هو فقط موضوع تقني؟.

ويتساءل الخبراء التونسيون والعرب في مجال الاقتصاد، من أين سيأتي المال الضروري للسياسات الاجتماعية والاقتصادية ومشاريع البنى التحتية الملحة لاحتواء البطالة المنتشرة في صفوف الشباب ولانطلاقة اقتصادية جديدة، قوامها الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة؟ الولايات المتحدة كانت قد دعمت الديمقراطية في أوروبا الغربية بعيد الحرب العالمية الثانية عبر مشروع مارشال؛ والبلاد العربية، خاصة الكثيفة السكان، بحاجة لهذا مشروع لترسيخ الديمقراطية؛ إلا أن أوروبا والولايات المتحدة مفلستين اليوم، وليستا قادرتين على الأمر. ربّما دول الخليج قادرة مالياً، ولكن ما نوع الديمقراطية التي ستمولها هذه الدول؟ فهل ستقبل تلك الدول ببناء الدولة الديمقراطية التعددية في تونس؟[٩٠].

تونس تحولت من «الإسلام الأوروبي إلى الإسلام الأميركي»، بهذه العبارة يلخص مثقف تونسي النقلة التي يتوقع أن تكون حركة النهضة الإسلامية بصدد إجرائها، أو أنها تطمح إليها. وما يعنيه هنا أن الإسلام التونسي الذي لطالما لم يصطدم بما تمثله القيم الأوروبية من أنماط عيش وسلوك، مهدد اليوم بخيارات أخرى. فالشيخ راشد الغنوشي يقيم بين تونس وبين الدوحة تقريباً، وهو اختار الولايات المتحدة الأميركية قبل غيرها ليزورها ويطمئنها في أعقاب وصول حركته إلى السلطة، وهو إذ فعل ذلك، إنما فعله في سياق من الإشارات العديدة التي أطلقتها النهضة حول وجهتها، بدءاً من الرهان على دور الدوحة في امتصاص جزء من اليد العاملة التونسية، ومروراً بالدعوة إلى «تعريب مناهج التعليم» وهو ما يعني

الحد من فرنسيتها، ووصولاً إلى عدم الاكتراث للحساسيات الأوروبية حيال الهوية الجديدة للدولة في تونس.

في مقابل هذه الوجهة، يرى خصوم النهضة أن ذلك سيمثل كارثة على تونس، فالعلاقة مع قطر لن تغني تونس عن أوروبا، وتعريب المناهج فشل في معظم الدول التي أجرته، أما عدم الاكتراث للتوقعات الأوروبية من تونس الجديدة فسيعني حرمانها من شراكة لايمكن لها أن تستمر من دونها وفق ما تؤكده الأرقام والحقائق[٩١].

٢- نقاش حول المعجزة الاقتصادية

كان بالإمكان إن يسمح رحيل الرئيس بن علي وكسر الصمت بخوض نقاش حول المعجزة الاقتصادية في الوقت الحاضر لم يتحقق ذلك فعلا في تونس نفسها، حيث إن غياب إعادة النظر في الخطاب المقرون بتفضيل للاستقرار ولاستمرار النخب السياسية والاقتصادية للبلاد، يساعد في استقرار أنماط الحكم التي تمثلها ديمومة الشخصيات السياسية المكلفة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوضع الراهن للقوى السياسية لأترقى الحكومة إلى مستوى هذه الرهانات، ولا يعود ذلك فقط إلى الصفة الانتقالية للحكومة وفقدانها المفترض للشرعية حسبما هو مصرح به في العادة، بل لان القادة الرئيسيون يشتركون في نفس الرؤية وينحدرون من نفس القالب. حيث ينحدر أهم القادة الاقتصاديون للحكومة الانتقالية مما أصبح يسمى من الآن فصاعدا (النظام القديم) فعبد الحميد التريكي الذي كان في السابق كاتب دولة لدى وزير التنمية والتعاون الدولي أصبح وزير التخطيط والتعاون الدولي، الأمر نفسه ينطبق على وزير الصناعة والتكنولوجيا الحالي عبدالعزيز الرصاع الذي كان يشغل منصب كاتب دولة مكلف بالطاقة المتجددة والصناعات الغذائية، حتى المعارضين القدامى الذين هم حالياً أعضاء في الحكومة الانتقالية وغير المنتمين إلى أي حزب يتبنون جزئياً هذا الحديث المتكلف عن النجاح الاقتصادي، في حين التكنوقراطيين

(المستقلين) هم في العادة مستشارون قدامى للنظام مثلما هو الحال بالنسبة لمحمد نوري جويني الذي كان في وقت ما وزير التنمية والتعاون الدولي ضمن حكومات الغنوشي، ومحمد الناصر الذي شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية وهو المنصب الذي يشغله حاليا[٩٢].

ويبدو إن الحكومة الانتقالية ترغب في البقاء على نفس المسار المتبع إلى ألان والذي يتميز من جهة باحترام توازنات الاقتصاد الكلي والمعايير التي وضعها كبار الشركاء الماليين الدوليين، ومن جهة أخرى بعدم إخلاله بعلاقات القوى الداخلية للاقتصاد السياسي التونسي. حيث تقوم الأحزاب السياسية والحكومة بالإعلان عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة يشوبها الغموض وباستعمال بيانات عامة دون القيام بتحليل للسبب الرئيسي الذي أدى لهذه الوضعية أو انتقادات للاختيارات التي تم اتخاذها أو أي اقتراحات ملموسة للاستجابة بشكل امثل للمطالبات الاجتماعية والاقتصادية[٩٣].

٣- الاستمرار في الخيار الاقتصادي القديم

إن إستراتيجية الحكومة التونسية تندرج فعليا ضمن الاستمرارية المتعلقة بالاختيارات الاقتصادية الكبرى. إن التفكير في الانتقال الديمقراطي والمخرج من الاقتصاد السياسي لمرحلة بن علي يتطلب طرح بعض الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة دقيقة لتحل محل الشعارات الفضفاضة والرسمية حول ضرورة تحقيق أهداف الثورة[٩٤].

تعتبر المشاكل الاقتصادية احد ابرز التحديات الخطيرة خصوصا وان الفوارق الاقتصادية متسعة جدا بين مدن الساحل السياحية المتطورة، وبين المدن الداخلية المهشمة والحريصة على تدارك ما فاتها خلال فترة حكم الرئيس بن علي وكذلك حقبة الرئيس بورقيبة وهو اختلال لا يمكن تداركه إلا بتضاعف الجهود وتكاملها بين جميع الإطراف[٩٥].

٤- الاستثمارات الخاصة الخجولة

تراجع الإقبال على الاستثمار بين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة .وانخفضت نسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الناتج المحلي بـ (٢,١ نقطة مئوية). وكانت تونس من البلدان الثلاثة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب الجزائر ومصر التي شهدت تراجعا في نسبة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة[٩٦].

٥- البطالة

لمواجهة مشكلة البطالة اتخذت الحكومة عددا من التدابير بدء بتشغيل (٢٠ ألف) شخص في الوظيفة العمومية وإدماج (٢٠ ألف) شاب داخل أنشطة قدمت على إنها ميكانيزمات لسياسة خلق الشغل، أي أنها لم تأت بشيء جديد[٩٧]. إن سياسة تفعيل التشغيل تبدو قريبة من السياسات السابقة التي لم تتكلف بخلق فعلي لفرص الشغل بل أعادت النظر في المناصب ذات الامتيازات التي يمتلكها البعض. حيث تعزز مثل هذه السياسات من وتيرة انتقاص حقوق العمال في إطار الأولويات التي تمنح لتحسين التنافسية من خلال زيادة مرونة العمل وخفض تكلفة الشغل[٩٨].

وحين نتفحص ذلك بشكل قريب يظهر إمامنا بان الأمر لا يتعلق بشيء جديد تم اتخاذه. فمن ناحية يبدو لنا مثيرا قيام الحكومة بعد سماحها بالإعلان في الصحف عن الأرقام الحقيقية للبطالة بإعادة الاعتماد على الأرقام الرسمية المعلن عنها قبل الثورة، وبطريقة نفسها يحاول الخطاب العمومي التخفيف من درجة حدة الصعوبات التي تمر بها الحكومة التونسية لما بعد الثورة بما في ذلك الآثار المباشرة المتجلية في فقدان الشغل وتراجع السياحة والحرب الأهلية في ليبيا. ويتعلق الأمر هنا في إطار الاستمرارية مع الماضي برغبة في عدم إعطاء صورة قاتمة عن الاقتصاد التونسي من جهة وبصعوبة الواقع في تجلياته الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى[٩٩].

إن العجز الواضح في استحداث الوظائف النوعية نتيجة لارتفع عدد القوى العاملة من أقل من(٣ ملايين) في عام ١٩٩٤ إلى ما يقارب (٤ ملايين) في عام ٢٠١٠ في حين تم استحداث ٧٧ ألف وظيفة جديدة بين عامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧كانت في غالبيتها من نصيب ذوي المهارات المتدنية[١٠٠].

إن عدم تطابق الأعمال المستحدثة مع مهارات القوى العاملة أدى إلى ارتفع معدل البطالة في صفوف خريجي الجامعات من(١٤%) عام ٢٠٠٥ إلى ما يقارب الـ (٢٢%) عام ٢٠٠٩، في حين تراجع هذا المعدل في صفوف غير المتعلمين خلال الفترة نفسها[١٠١].

٦- الفساد

إن تحليل الفساد في النقاش العمومي يقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية والخارجية وعلى نتائج هذه الهيمنة والأموال المحولة للخارج والمستعملة في استثمارات مالية أو عقارية. وينتج عن هذا التركيز على هيمنة العصابات اثر غير مرغوب فيه[١٠٢].

إن تحليل الفساد اقتصر على مشاركة التكتلات في المشاريع والاستثمارات الوطنية والخارجية وعلى نتائج هذه الهيمنة والأموال المحمولة للخارج والمستعملة في استثمارات مالية أو عقارية (في فرنسا وسويسرا وفي دول الخليج ومناطق أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا)، وهذا ما يفسر إن الإجراءات الأساسية المتخذة في نطاق محاربة الفساد إلى حد اليوم، تخص حجز الأملاك المنقولة والعقارية وتجميد ممتلكات هذه العصابات في تونس وخارجها[١٠٣].

٧- الأجور المنخفضة

ارتفعت الأجور الصافية بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ بمعدل نمو سنوي يقارب الـ (٢%) أي ما دون معدل نمو الإنتاج السنوي الذي ناهز الـ (٣ %) في الفترة نفسها[١٠٤].

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

١- ارتفاع سقف المطالب ومحدودية الإمكانات

إن ابرز التحديات الداخلية التي توجهها تونس سقف التوقعات الشعبية الذي يعتبر عالياً جداً... فقد أفصحت الثورة عن مطالب شعبية لدى مختلف القطاعات الاجتماعية الآن بعض الذين من يرفعون تلك المطالب يعتقدون إن الحكومة تملك مفاتيح الحل السحري لجميع المشاكل وفي اقرب الآجال[١٠٥].

٢- ازدياد الهجرة

يقدر إن عدد العمال التونسيين أصحاب الكفاءات قد تضاعف في أوروبا خلال التسعينيات واستمر على هذه الحال حتى مطلع القرن الحالي .وخفف مستوى الهجرة المرتفع على مدى التاريخ الضغط عن البلاد إلا أن الأزمة العالمية جعلت إمكانية الوصول إلى أسواق العمل الأجنبية أكثر صعوبة مما زاد بالتالي الضغوط الاجتماعية على الداخل التونسي[١٠٦].

٣- استمرار غياب المساواة بين الجنسيين

على الرغم من تحسن مستوى التعليم لم يتجاوز معدل مشاركة النساء في العمل في العام ٢٠١٠ الـ (٢٤,٨ %) بالمقارنة مع (٦٩,٥%) للرجال في حين بلغ معدل البطالة في صفوف النساء (١٩%) مقارنة بـ (١١%) بالنسبة للرجال[١٠٧].

٤- فجوات في الحماية الاجتماعية

لم تتجاوز نسبة العاطلين عن العمل الذين يحظون بإعانات البطالة الـ (٣%) عام ٢٠٠٨ أي ما يوازي ١٣ ألف شخص تقريباً[١٠٨].

الخاتمة

لم تكن الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجراها الرئيس (بن علي) في عهد الجمهورية الثانية استجابة لمطالب الجماهير الشعبية وتلبية لطموحاتها بالرغم من انه كان قد أدعى ذلك من خلال الوعود التي قطعها على نفسه فإن التحول نحو الديمقراطية لم يحصل بشكل جدي، بل بقي عند حدود الجانب الإعلامي والدعائي وكان في جوانبه الأخرى قد وصل إلى الحدود الشكلية والصورية ولاسيما فيما يخص توفير آليات وضمانات التحول الديمقراطي.

وأدخل الكثير منها بشكل فعلي على الدستور التونسي مسيطراً على الحياة السياسية في البلاد كما بقي الرئيس بن علي مهيمناً على مؤسسات الدولة من خلال احتكاره لمنصب رئاسة الجمهورية وسيطرته على الهيئة التشريعية من الناحيتين الدستورية والفعلية، وحتى السلطة القضائية لم تكن بمنأى عن نفوذ الرئيس وهيمنته.

أثبت الثورة في تونس أن جيل الشباب الحالي الذي اتهمه الكثيرون بأنه جيل استهلاكي، وذات ثقافة شعبية أمريكية سطحية، وجيل لا مبالاة بالشأن العام المحلي أو العربي، أنه على العكس من كل ذلك، وأن جيل الشباب يختزن في داخله طاقة نضالية هائلة، وقدرة على إنتاج قيادات بسرعة قياسية، واستعداداً للتضحية لا حدود له من أجل تحقيق مطالبه المشروعة.

ومن جانب آخر أثبتت الثورة التكنولوجية للمعلومات هي الأخرى أن أي نظام سياسي في العالم لن يكون في منأى عن اختراقاتها أو محصناً من تداعياتها هذه الثورة، بتجلياتها كافة من الهاتف المحمول وفيسبوك ويوتيوب ومدونات الإنترنت، لأنها كانت هي الحزب التنظيمي الحقيقي للشباب الذي مكن ثورة الياسمين من التفتح والانتشار.

يتميز الوضع الراهن في تونس بالتوجه نحو التركيز على القضايا السياسة وتهميش القضايا الاقتصادية والاجتماعية تحت ذريعة أنها مرحلة

انتقالية وضرورة إقامة قواعد لإرساء الحياة الديمقراطية، وكما أظهرت التطورات الداخلية في تونس بعد الثورة أكبر دليل على إن هذا التفضيل يطرح إشكالية هامة حيث إن القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي قضايا سياسية بحتة ووحدها قادرة على تحقيق توقعات ومطالب وتطلعات الشعب التونسي.

إن التركيز على السيطرة على الأوضاع الداخلية في تونس مع الاستمرارية السياسة القديمة نفسها، ومن جانب آخر هناك غياب الرؤية المستقبلية لما بعد الثورة لا يعني فشل الثورة وحتمية رجوع الاستبداد، لكن يسعى هذا البحث على تسليط الضوء بشكل أفضل على العقبات والتحديات التي تواجه الحكومة التونسية الجديدة سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، فبطريقة ما لن يعود الأمر إلى ما كان عليه ما دام جزء من الخوف قد تلاشى، لكن من المهم أيضا التذكير بالشروط الضرورية لإحداث قطيعة حقيقية مع الماضي وخلق نظام ديمقراطي حقيقي وفعلي؛ حيث يتحقق جزء كبير من هذه الشروط من خلال الاقتصاد السياسي للبلاد.

Movement for Change in Tunisia

Reasons challenges

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al- Hamdani
Instructor / Department of Historical Studies and Cultural /
Regional Studies Center / University of Mosul

Abstract

The objectives of the revolution. the Tunisian economic and social the first place. before it turns in its final days of the Revolution to the political goals calls for a democratic system based on political pluralism and respect for human rights. and to judge the Tunisian revolution and evaluate its course in the coming years. it will be through the achievement of its goals in the first place despite the success of the Tunisian model in the political transition to democratic rule. and the country's transition from the case of legitimate harmonic to the case of popular legitimacy after the elections of October ٢٣/ October ٢٠١١. the most important success. which is still waiting for the Tunisian people who produced this revolution. is achieve economic and social demands. which sacrificed for them.

الهوامش

(١) نيكولا بو وجان بيير توكوا: صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه "المعجزة التونسية" الحقيقي، ترجمة زياد منى، (د.م: د.ت)، ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣) الرئيس زين العابدين بن علي: ولد في مدينة حمام سوسة في ٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٦، وعندما كان طالبا في ثانوية سوسة انضم إلى صفوف المقاومة الوطنية ضد الحكم الفرنسي على تونس كحلقة اتصال الحزب الحر الدستوري الجديد المحلي، مما آل إلى طرده من المدرسة وأدخل السجن. وقد أكمل الدراسة الثانوية بينما هناك نفي لحصوله على أي مؤهل علمي وأنه ترك مقعد الدراسة في الصف الخامس ثم نال بن علي الدبلوم من مدرسة (École spéciale militaire de Saint-Cyr) في سان سير ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، وأرسله حماه الجنرال كافي بدورة إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة، ومدرسة المدفعية الميدانية (تكساس، الولايات المتحدة) ليستلم بعد انتهائها الأمن العسكري التونسي حيث تولى رئاستها ١٠ سنوات. ثم خدم لفترة قصيرة كملحق عسكري في المغرب واسبانيا ثم عين مديرا عاما للأمن الوطني في عام ١٩٧٧، ثم عين سفيرا في وارسو، بولندا لمدة أربع سنوات. ثم عين بعدها كوزير دولة ثم وزير مفوض للشؤون الداخلية قبل أن يعين وزيرا للداخلية في ٢٨ نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦ ثم رئيسا للوزراء في حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٧، أصبح رئيسا لتونس بعدما قام بانقلاب غير دموي ضد الرئيس بورقيبة وذلك في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ واستمر بالحكم حتى اندلعت الثورة الشعبية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ ضده وهرب من تونس في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١. للمزيد من المعلومات، انظر: الموسوعة الحرة: زين العابدين بن علي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٤) كتابة الدولة للإعلام: تونس التغيير والانجاز، في الذكرى الخامسة للسابع من نوفمبر ١٩٨٧، نشر الوزارة الأولى، كتابة الدولة للإعلام، (تونس: ١٩٩٢)، ص ١٩؛ السامرائي: الحبيب بورقيبة، مجلة المنار، العدد (٦٦)، السنة (٦)، حزيران/ يونيو، ١٩٩٠، ص ١٣٢؛ السامرائي: الأحزاب السياسية في العالم العربي، مجلة المنار، العدد (٦٧)، السنة (٦)، تموز/ يوليو، ١٩٩٠، ص ٨٨؛ كروم: أزمة الخلافة، مجلة المنار، العدد (٣٧)، السنة (٤)، كانون الثاني/ يناير، ١٩٨٨، ص ١٦٨.

(٥) بو وتوكوا، المصدر السابق، ص ١٨ .

(٦) رشيد خشانة: تونس (انتخابات برلمانية جزئية تشارك فيها أحزاب معارضة)، مجلة التضامن، العدد (٢٤٨)، السنة (٥)، ٩ كانون الثاني/ يناير، ١٩٨٨، ص ١٥؛ الجواد: "تونس الإصلاح"، مجلة المنار، العدد (٤٥)، أيلول/ سبتمبر، ١٩٨٨، ص١٥.

(٧) السامرائي: "الأحزاب السياسية في العالم العربي"، مجلة المنار، العدد (٦٧)، السنة (٦)، تموز/ يوليو، ١٩٩٠، ص ٨٨.

(٨) الحسن عاشي: التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق كارنيغي كانون الأول/ ديسمبر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، (بيروت: ٢٠١١)، ص ص ٤- ٥ .

(٩) وزارة الشؤون الخارجية، الجمهورية التونسية: كلمة تونس أمام الدّورة ٦٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة ألقاها السيد آمال مرجان، وزير الشؤون الخارجية ، نيويورك ، ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١٠ ، ص ٣.

(١٠) بو وتوكوا، المصدر السابق، ص ص ١٢- ١٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٢) توفيق المدني: سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (بيروت: ٢٠١١)، ص ٢٤٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٤١- ٢٤٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(١٧) نيكولاي تشاوشيسكو: ولد نيكولاي في قرية في اولتينيا في جنوب رومانيا في ٢٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨ ولما بلغ من العمر أحدى عشره سنه ذهب إلى العاصمة بوخارست وعمل هناك بتنظيف الأحذية ثم بعد ذلك انضم للحزب الشيوعي الروماني. بعد الحرب العالمية الثانية بقيت رومانيا تحت تأثير الاتحاد السوفيتي ووصل نيكولاي في هذا الوقت لمنصب سكرتير اتحاد الشباب الشيوعي. بعدها لما وصل الشيوعيين للحكم عام ١٩٤٧. اشتغل نيكولاى في منصب في وزارة الزراعة وبعدها أصبح نائب وزير الدفاع واستمر ترقياته إلى أن أصبح حاكم رومانيا في آذار/ مارس عام ١٩٦٥،كان دكتاتور شيوعي حكم رومانيا من عام ١٩٦٥ لحد عام ١٩٨٩، من أشهر مشاريع نيكولاي مشروع التنظيم (Sistematizare) والذي يتضمن هدم وإعادة بناء ونقل السكان على مزاجه وعمل محاولة لتغيير معالم العاصمة بوخارست بالكامل لدرجة انه في الثمانينات هدم خمس بوخارست بما فيها من كنائس ومباني أثرية وبنى مكانها عمارات عالية وشوارع واسعة وميادين كبيرة. بيت الشعب الذي بناه في وسط بوخارست

يعتبر ثاني اكبر مبنى إداري في العالم كله بعد البنتاغون. وصل الشعب لدرجه كبيرة من الفقر الشديد وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٩ قامت ثوره شعبيه في مدينة تيميشوارا في غرب رومانيا ومنها انتشرت لمدن أخرى مثل كلوج وبوخاريست. لما قامت ثورة أنهت حكمه وأعدمته هو وزوجته أيلينا في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه بعد إجراء محاكمة عسكرية له استمرت ساعتين وحكم عليه بالإعدام بتهم ارتكاب جرائم ضد الدولة، والإبادة الجماعية وتدمير الاقتصاد الروماني. الموسوعة الحرة: نيكولاي تشاوشيسكو، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(١٨) بو وتوكوا، المصدر السابق، ص ١٤؛ المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٣.
(١٩) المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٣.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.
(٢٢) بو وتوكوا، المصدر السابق، ص ١٣.
(٢٣) المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٥- ٢٤٦؛ بو وتوكوا، المصدر السابق، ص ١٣.
(٢٤) المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٦.
(٢٥) نيكولا بو وكاترين غراسييه: حاكمة قرطاج، عرض ومناقشة محمد مخلوف، دار النشر لاديكوفيرت، (باريس: ٢٠٠٩) ، ص ١٦- ١٧؛ المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
(٢٦) المدني، المصدر السابق، ص ٢٤٧.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
(٢٩) محمد صخر الماطري: مواليد عام ١٩٨٠ وهو سياسي ورجل أعمال تونسي وصهر الرئيس التونسي بن علي، ينحدر من عائلة الماطري التي كان من أبرز من ظهر منها الدكتور محمود الماطري أول رئيس للحزب الحر الدستوري الجديد، تزوج محمد صخر الماطري عام ٢٠٠٤ من البنت الكبرى للرئيس بن علي من زوجته ليلى الطرابلسي شغل منصب عضو اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي منذ مؤتمره المنعقد في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨. عندما حدثت الثورة في تونس هرب صخر الماطري إلى كندا صحبة زوجته التي أوشكت على الولادة ثم تركها في كندا و سافر إلى دبي و لم يرجع إلى تونس لأنه من أكثر الرؤوس المطلوبة لدى الشعب فهو متهم بالسرقة و قد خول له الرئيس المخلوع بن علي أن يتصرف بطريقة غير قانونية حتى أصبح من كبار رجال الأعمال في تونس. محمد صخر الماطري أستغل كونه صهر الدكتاتور الرئيس بن علي لتكوين ثروة ويصبح أحد رجال الأعمال، اقتحم المجال الإعلامي من

خلال بعث محطة إذاعية تتمثل في إذاعة الزيتون الإسلامية، منذ عام ٢٠٠٧ وقد عرف عنه تدينه. قام بشراء (٧٠ %) من رأسمال مؤسسة دار الصباح للصحافة المكتوبة عام ٢٠٠٩.
قام بتأسيس بنك إسلامي وهو مصرف الزيتونة، ويمتلك الآن (١,٩٣ %) من رأس مال البنك.
واشترى نسبة من أسهم شركة تونيزيانا لاتصالات في أواخر عام ٢٠١٠؛ للمزيد من المعلومات، انظر: الموسوعة الحرة: محمد صخر الماطري، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٣٠) المدني، المصدر السابق، ص ص ٢٤٩- ٢٥٠.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥١.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.
(٣٦) بياتريس إيبو وحمزة مدب ومحمد حمدي: تونس ما بعد ال ١٤ من كانون الثاني واقتصادها السياسي والاجتماعي، الشبكة الاورو – متوسطية لحقوق الإنسان، ط١، (م: ٢٠١١)، ص ١٣، ص ص ٣٢ - ٣٣.
(٣٧) المعهد الوطني للإحصاء ،وزارة التنمية والتعاون الدولي: النشرية الإحصائية السنوية لتونس، العدد (٤٥)، (تونس: ٢٠٠٢)، ص ١٠٥؛ المعهد الوطني للإحصاء ،وزارة التنمية والتعاون الدولي: النشرية الإحصائية السنوية لتونس (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، العدد (٥٢)، (تونس: ٢٠١٠)، ص ١١١.
(٣٨) عاشي، المصدر السابق، ص ٩.
(٣٩) المدني، المصدر السابق، ص ص ٢٥٨- ٢٥٩.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.
(٤١) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ١٢، ص ص ٢٣- ٢٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢، ص ٢٤- ٢٥.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٢، ص ٢٥.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢، ص ص ٢٥- ٢٦.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٢، ص ٢٦.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣، ص ٢٦- ٢٧.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٤٨) المدني، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(٤٩) عاشي، المصدر السابق، ص ص ١٦- ١٧.
(٥٠) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٦؛ المدني، المصدر السابق، ص ٢٥٢.
(٥١) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٤- ٣٥.
(٥٢) المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التنمية والتعاون الدولي: النشرية الإحصائية السنوية لتونس، العدد (٤٥)، (تونس: ٢٠٠٢)، ص ١١١؛ المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التنمية والتعاون الدولي: النشرية الإحصائية السنوية لتونس (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، العدد (٥٢)، (تونس: ٢٠١٠)، ص ١١٥.
(٥٣) عاشي، المصدر السابق، ص ١٨.
(٥٤) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٥٥) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):أسباب ثورة تونس وانعكاساتها على الساحة العربية، http://uranus.forumar abia.com.
(٥٦) بعثة الاتحاد الأوربي بتونس: ملف خاص: المرحلة الانتقالية في تونس دعم الاتحاد الأوروبي، نشرية الاتحاد الأوروبي بتونس، طبعة خاصة، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٢. ص٥.
(٥٧) عاشي، المصدر السابق، ص ٢٢.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٥٩) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ١٣.
(٦٠) بعثة الاتحاد الأوربي بتونس: ملف خاص: المرحلة الانتقالية في تونس دعم الاتحاد الأوروبي، نشرية الاتحاد الأوروبي بتونس، طبعة خاصة، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٢. ص٥.
(٦١) عاشي، المصدر السابق، ص ٢٤.
(٦٢) المدني، المصدر السابق، ص ص ٢٥٣- ٢٥٤.

(٦٣) طارق الطيب محمد البوعزيزي: ولد في ٢٩ آذار/ مارس عام ١٩٨٤، هو شاب تونسي قام يوم الجمعة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بو زيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي التي صفعته أمام الملأ وقالت له **Dégage** :أي ارحل (فأصبحت هذه الكلمة شعار الثورة للإطاحة بالرئيس وكذلك شعار الثورات العربية المتلاحقة أدى ذلك انتفاضة الشعبية دامت قرابة الشهر أطاحت بالرئيس بن علي، أما محمد البوعزيزي فقد توفي ٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، أقيم تمثال تذكاري تخليداً له في العاصمة الفرنسية باريس. الموسوعة الحرة: محمد البوعزيزي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع

الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٦٤) الموسوعة الحرة: الثورات العربية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٦٥) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): تونس، على الموقع الالكتروني، http://www.hrw.org/ar/middle-eastn-africa

(٦٦) عاشي، المصدر السابق، ص ص ٦-٧.

(٦٧) رنا الصباغ: عام على الثورة... تونس على مفترق الطرق، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني(الحرية)، http://alhourraih.org؛ عاشي، المصدر السابق، ص ص ٧- ٨.

(٦٨) الصباغ، المصدر السابق.

(٦٩) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تونس، المصدر السابق،

(٧٠) جريدة الشعب: التونسيون يطرقون أبواب الديمقراطية بانتخاب المجلس التأسيسي اليوم، العدد (١٥٦٢٧)، الأحد، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر، عام ٢٠١١، ص ١١.

(٧١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تونس، المصدر السابق.

(٧٢) عاشي، المصدر السابق، ص ٦.

(٧٣) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تونس، المصدر السابق.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) الصباغ، المصدر السابق.

(٧٦) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تونس، المصدر السابق.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ١٤.

(٨١) توفيق المدني: في الذكرى الأولى للثورة التونسية: التحديات والعوائق، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني (نواة)، http://nawaat.org/portail. ؛ الصباغ، المصدر السابق.

(٨٢) المدني، في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المصدر السابق.

(٨٣) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٨٤) المدني، في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المصدر السابق.
(٨٥) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٦.
(٨٦) محمد لطفي اليوسفي: الثورة التونسية: الشعب يريد إسقاط النظام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٦)، ربيع، عام ٢٠١١، ص ٢٥.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.
(٨٨) المدني، في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المصدر السابق.
(٨٩) الصباغ، المصدر السابق؛ المدني، في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المصدر السابق.
(٩٠) المدني، في الذكرى الأولى للثورة التونسية، المصدر السابق.
(٩١) المصدر نفسه.
(٩٢) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٢.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٩٤) المصدر نفسه، ص ص ٥١- ٥٣.
(٩٥) مركز الجزيرة للدراسات: تونس ما بعد الثورة...تحديات الداخل والخارج، مركز الجزيرة للدراسات، شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، ص ٣.
(٩٦) فرح دخل الله، منظمة العمل الدولية تدعم تونس في جهودها الآيلة إلى جعل الاستخدام النوعي هدفًا للنمو الاقتصادي ،منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص ١.
(٩٧) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ١٤.
(٩٨) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٩٩) مركز الجزيرة للدراسات، تونس ما بعد الثورة، ص ص ٣- ٤، ص ٤٧؛ إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ص ٤٧- ٤٩.
(١٠٠) دخل الله، المصدر السابق، ص ١.
(١٠١) المصدر نفسه، ص ١.
(١٠٢) إيبو وآخرون، المصدر السابق، ص ١٥.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.
(١٠٤) دخل الله، المصدر السابق، ص ١.
(١٠٥) مركز الجزيرة للدراسات، تونس ما بعد الثورة، ص ٣.
(١٠٦) دخل الله، المصدر السابق، ص ٢.
(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢.
(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢.